A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.31
28 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

NOV 4 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد الشهابي | (المملكة العربية السعودية) |
| شم : | السيد الخصيبي (نائب الرئيس) | (عمان) |
| شم : | السيد الشهابي (الرئيس) | (المملكة العربية السعودية) |
| شم : | السيد الخصيبي (نائب الرئيس) | (عمان) |
| شم : | السيد الشهابي (الرئيس) | (المملكة العربية السعودية) |

بيان الرئيس

برنامج العمل المبدئي

أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي : مشروع قرار (A/46/L.8) [١٤٥]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61419 ١٨٢٢ز(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

بيان من الرئيس

الرئيس : حضرات المندوبين ، مازلنا بانتظار وصول المتكلمين الاول والثاني والثالث . وبهذه المناسبة ، أود أن أذكر للمندوبين المحترمين أننا استعرضنا قائمة الحضور للأيام الـ ١٧ الفائتة ويسرني أن أعلن أن وفد بروني دار السلام كان الوفد الذي حضر جميع الاجتماعات ومنذ بدايتها وفي وقتها ، وتلته عدة وفود ، لا أريد أن أدخل في التفصيلات ، بعضها حضر ١٧ جلسة من الـ ١٨ جلسة التي نتحدث عنها وبعضها حضر ١٦ أو ١٥ أو أقل . وأشكر وفد بروني دار السلام على عنايته وتقديره لظروف الاجتماع . وآمل أن يحذو الجميع حذوه .

برنامج العمل المبدئي

الرئيس : بما انه يتعين علينا ان ننتظر المتكلمين لهذا الصباح ، ماقرأ برنامج العمل المبدئي .

أود أن أذكّر الاعضاء بانني قمت يوم الثلاثاء الماضي ٨ تشرين الاول/اكتوبر بإعلامهم بانه ، نتيجة للمشاورات التي أجريت بالنيابة عني ، قمت بإعداد برنامج عمل وجدول مبدئيين للجمعية العامة . وأود أن أؤكد من جديد بأني آمل أن نلتزم بهذا الجدول قدر الإمكان بحيث تتمكن الجمعية من تنفيذ مسؤولياتها بطريقة منتظمة . ولذلك فإني أناشد الممثلين الذين سيقومون بتقديم مشاريع القرارات أن يفعلوا ذلك قبل وقت كاف حتى يكون لدى الاعضاء الوقت الكافي لدراستها .

وأود كذلك أن أذكّرهم بأن مشاريع القرارات التي تترتب عليها نفقات تتطلب وقتا مسبقا أطول لتمكين اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة من النظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات .

وأود أيضا أن أذكّر الاعضاء بانه في حين أن الجمعية العامة حددت يوم الإثنين ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موعدا لاختتام الدورة السادسة والاربعين ، فقد حددت أيضا يوم الثلاثاء ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ موعدا لتعليق الدورة حتى العام المقبل .

وقدمت للاعضاء يوم الثلاثاء الماضي برنامج عمل مبدئي حتى يوم الإثنين ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر .

وفيما يلي البرنامج المبدئي للجلسات العامة حتى تعليق الجمعية العامة .

ستنظر الجمعية العامة صباح يوم الخميس ٣١ تشرين الاول/اكتوبر في البند ٣٠ من جدول الاعمال ، "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" ، الذي كان مقررا سابقا النظر فيه عصر الإثنين ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر كما ستنظر الجمعية في البند ١٣٧ من جدول الاعمال ، "إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" .

وستنظر الجمعية صباح الإثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، في البند ١٧ (ج) من جدول الاعمال ، "انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي" .

وستنظر الجمعية عصر الإثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١٥ (ب) من جدول الاعمال ، "انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" ، وتبدأ نظرها في البند ١٤٣ من جدول الاعمال ، "تقرير تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" ، وتواصل النظر فيه يوم الثلاثاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

وستنظر الجمعية صباح الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١٠ من جدول الاعمال ، "تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة" ، والبند ١٣ من جدول الاعمال ، "تقرير محكمة العدل الدولية" ، والبند ٣١ من جدول الاعمال ، "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : (أ) الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ؛ (ب) مشاكل السلع الاساسية في افريقيا" .

وستنظر الجمعية صباح الاربعاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ٣١ من جدول الاعمال ، "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" ؛ والبند ١٨ (ز) من جدول الاعمال ، "تعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة" ؛ والبند ١٨ (ح) من جدول الاعمال ، "تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية لصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة" ؛ والبند ١٨ (ط) من جدول الاعمال ، "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات" .

وستنظر الجمعية صباح الخميس ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١٧ (ب) من جدول الاعمال ، "انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي" .

وستنظر الجمعية صباح يومي الإثنين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١٩ من جدول الاعمال ، "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

وستنظر الجمعية عصر الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في تقارير اللجنة الرابعة .

وستبدأ الجمعية يوم الخميس ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال ، "قضية فلسطين" .

وستنظر الجمعية صباح الإثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ٣٢ من جدول الاعمال ، "منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي" .

وستواصل الجمعية عصر الإثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر نظرها في البند ٣٣ من جدول الاعمال "قضية فلسطين" .

وستبدأ الجمعية يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر نظرها في البند ٣٥ من جدول الاعمال ، "الحالة في الشرق الاوسط" .

وستبدأ الجمعية يوم الإثنين ٢ كانون الاول/ديسمبر نظرها في البند ٣٧ من جدول الاعمال ، "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، والبند ١٠٢ من جدول الاعمال ، "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي" .

وستنظر الجمعية العامة يوم الخميس ٥ كانون الاول/ديسمبر في البند ١٥ (ج) من جدول الاعمال ، "انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية" .

وأعتزم أن يكون النظر في تقارير اللجان الرئيسية أثناء الاسبوع الثاني من كانون الاول/ديسمبر .

وفي غضون ذلك الاسبوع ، ستنظر الجمعية كذلك يوم الثلاثاء ١٠ كانون الاول/ديسمبر في البند ٣٦ من جدول الاعمال ، "قانون البحار" .

وستعقد الجمعية ، صباح الإثنين ١٦ كانون الاول/ديسمبر في إطار البند ٩٨ (أ) من جدول الاعمال ، "تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان" ، جلسة تذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وكذلك ، أود أن أذكّر الممثلين بأن مؤتمر إعلان التبرعات للانشطة الانمائية سيعقد صباح يومي الثلاثاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر والاربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، وبأن الامين العام سيفتتح هذا المؤتمر .

كما أود إعلام الاعضاء بأن الإعلان عن التبرعات لبرنامج مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٣ سيجري صباح الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر .

واخيرا ، سيجري الإعلان عن التبرعات لبرنامج وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى لعام ١٩٩٣ صباح الثلاثاء ٣ كانون الاول/ديسمبر .

سيرد هذا الجدول المبدئي الذي أعلنت عنه الآن في المحضر الحرفي لهذه الجلسة وكذلك في موجز اليومية . وأود أن أشير الى أنه لا يزال هناك عدد قليل من البنود لم يتقرر موعد النظر فيها . وساقوم بإبلاغ الجمعية فور تحديد المواعيد المناسبة للنظر فيها . كما أنني سابقي الجمعية على علم بأي تغييرات تطرأ على الجدول المعلن .

وقائمة المتكلمين مفتوحة الآن بالنسبة لجميع البنود الواردة في هذا الجدول .

البند ١٤٥ من جدول الاعمال

ازمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي : مشروع قرار (A/46/L.8)

الرئيس : أمام الجمعية العامة الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.8 .

أعطي الكلمة لممثل هندوراس الذي سيقوم بعرض مشروع القرار .

السيد فلوريس برمودين (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وبعد أن أحاطت الجمعية العامة علما بالرسائل الموجهة الى الامين العام من رئيس الحكومة المؤقتة لجمهورية هايتي ، والخاصة بطلب المساعدة من الامم المتحدة بغية إتمام العملية الانتخابية السلمية الفعالة في هايتي ، طلب رئيس الحكومة المؤقتة من الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء ، بتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم لحكومة هايتي بغية الوفاء الى اقصى حد ممكن بالمطالب التالية :

إيفاد نواة من المراقبين عددهم حوالي ٥٠ مراقبا الى هايتي ، بحيث يكون وصولهم قبل تسجيل الناخبين وتتم مغادرتهم لها بعد انتهاء الانتخابات .

وتعزيز هذه النواة من المراقبين أثناء عملية التسجيل والانتخاب .

وتقديم المساعدة الى لجنة التنسيق المعنية بأمن عملية الانتخاب ، وذلك بإمدادها بمستشارين اثنين أو ثلاثة لمراقبة تنفيذ الخطط الامنية للانتخابات على يد موظفين متخصصين ، أي على يد مراقبين لهم خبرة واسعة في ميدان حفظ النظام العام .

وهكذا أعادت الجمعية العامة تأكيد الحق السيادي لشعب هايتي من المشاركة الحرة في اختيار قادته وأيدت في الوقت نفسه الجهود التي يبذلها الشعب الهاييتي النبيل لتعزيز المؤسسات الديمقراطية .

ونتيجة لذلك انتخب جان برتراند اريستيد رئيسا ، وكان أو رئيس لهايتي ينتخب على نحو ديمقراطي ، وأدى اليمين اللازم لتقلد منصبه بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ .

وقامت بلدان ومنظمات دولية مختلف بتقديم الموارد والتعاون الاقتصادي والتقني للمساعدة في التخفيف من حدة الحالة الصعبة في هايتي .

وقبل بضعة أيام ، تكلم الرئيس اريستيد أمام الجمعية العامة فحرك المشاعر عندما حكى للممثلين من فوق هذه المنصة عن آمال وتطلعات شعبه .

ثم كان أن علم العالم بدهشة واستياء ، يوم الاثنين ٣٠ أيلول/سبتمبر أن الرئيس المنتخب على نحو دستوري قد عزل بعمل عسكري وحشي ، وأن هذا العمل أثار احتجاجات في هايتي وفي المدن الرئيسية لبلدان أخرى .

وسرعان ما تلقى الرأي العام العالمي أنباء عن استخدام العنف والقمع العسكري وانتهاك حقوق الانسان في هايتي . وقد بلغتنا بكل أسى أنباء فقدان أرواح كثيرة .

وبناء على قرار من المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية ، عقدت المنظمة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر جلسة مخصصة لوزراء الشؤون الخارجية ، وفقا للقرار ١٠٨٠ (د ـ ٢١ ـ ٩١/٠) لبحث الحالة في هايتي . وأدلى رئيس هايتي جان برتراند اريستيد بيانا في تلك الجلسة التي اعتمد فيها وزراء الخارجية قرارا أدانوا فيه الاحداث التي جرت مطالبين بإعادة النظام الدستوري في البلاد ، وبالتالي عودة الحكومة المنتخبة انتخابا شعبيا . ووافق القرار كذلك على تدابير واجراءات للسعي الى استعادة الحكومة الديمقراطية في ذلك البلد .

وبالاضافة الى تكرار الإدانة القوية من جانب المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية للاحداث الخطيرة التي حدثت في هايتي ، فإن وزراء الخارجية أوصوا بأن تتخذ الدول الاعضاء في ذلك المجلس الاجراءات اللازمة لغرض عزلة دبلوماسية على الذين يدّعون اليوم أنهم أصحاب السلطة في هايتي ، كما أوصوا بتعليق الروابط الاقتصادية والمالية مع هايتي فيما عدا ما يتعلق منها بالمساعدات الإنسانية البحته .

ووفقا لهذا القرار ، ذهب وزراء خارجية الارجنتين ، وبوليفيا ، وكندا ، وكوستاريكا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وجامايكا ، وترينيداد وتوباغو ، وفنزويلا

بالاضافة الى الامين العام لمنظمة الدول الامريكية ، الى هايتي على وجه الاستعجال ليبلغوا الذين اغتصبوا السلطة بالقرارات التي اتخذتها المنظمة الاقليمية .

وفي نفس الوقت اجتمع مجلس الامن هنا في مقر الامم المتحدة ليستمع الى الرئيس اريستيد . وأدلى رئيس المجلس و ١٣ عضوا من أعضاء المجلس ببيانات أدانوا فيها الاحداث التي جرت في هايتي وأعربوا عن اهتمامهم بالنتائج التي تتوصل اليها بعثة منظمة الدول الامريكية .

وفي وقت متزامن طلبت مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بموجب المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة إدراج بند إضافي على جدول أعمال الجمعية العامة بعنوان "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" .

وحيث أن الجمعية العامة وافقت على إدراج البند بهذا العنوان ، فإننا نطلب من الامانة العامة أن تصحح الوثيقة A/46/L.8 التي عممت بعنوان "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" لتصبح "حالة الديمقراطية ..." .

لقد اضطلعت بعثة منظمة الدول الامريكية بولايتها بسرعة وعاد وزراء الخارجية الى واشنطن ليستمعوا الى تقرير البعثة في جلسة مخصصة وليعتمدوا بعد ذلك التدابير اللازمة .

ومشروع القرار الذي أتشرف بعرضه يتضمن جميع المعلومات ذات الصلة ، وأود أن ابلغ الجمعية العامة بإجراء إضافي اتخذته مجموعة الدول الامريكية .

لقد تم الاستماع الى تقرير البعثة الى هايتي في نفس الجلسة التي أبلغ فيها وزراء الخارجية بطلب رئيس جمهورية هايتي الوارد في رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر بتشكيل بعثة مدنية للمساعدة في إيجاد حل للازمة . وعندئذ أكد الوزراء من جديد القرار الذي كان قد أذيع من قبل ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بعودة الرئيس جان برتراند اريستيد الى ممارسة سلطته الشرعية ، وأعلنوا أيضا أنهم لن يعترفوا باية حكومة تاتي نتيجة هذا الوضع غير الشروعي* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الخصيبي (عمان) .

ومن ثم ، أعلن الوزراء أنه لا يمكن قبول أي ممثل لهذه الحكومة . وعلاوة على ذلك ، حثوا الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية على المضي قدما على الفور لتجميد ممتلكات دولة هايتي وفرض حظر تجاري عليها ، باستثناء المساعدة الإنسانية . وكل مساعدة من هذا القبيل ينبغي أن يكون ارسالها عن طريق منظمات دولية أو منظمات غير حكومية .

وفي نفس القرار ، أضاف وزراء الشؤون الخارجية أنه ينبغي إحالة القرار إلى الامم المتحدة ، كما يتبين من الوثيقة S/23132 ، وقرروا الطلب إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تعتمد تدابير مماثلة لتلك التي اتفقت عليها الدول الامريكية .

وهذه الظروف دفعت مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، التي أتشرف برئاستها ، إلى إعداد مشروع قرار أود أن أعرضه على الجمعية العامة في هذه المناسبة . وكما قلت ، فإنه يتضمن المعلومات التي أشرت إليها .

ويعكس مشروع القرار الرغبة العامة في إدانة المحاولة غير القانونية لتنصيب حكومة محل حكومة الرئيس الدستوري لهايتي ، واستعمال العنف والقهر العسكري وانتهاك حقوق الإنسان في ذلك البلد .

بالإضافة إلى ذلك ، تحث الوثيقة على إعادة حكومة الرئيس جان برتراند اريستيد الشرعية والإعمال الكامل للدستور الوطني والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان في هايتي .

كما تدرج مجموعة أمريكا الجنوبية والكاريبي في النص المقترح أحكاما مؤداها أن تدعم الامم المتحدة جهود السلام التي تضطلع بها المنظمة الاقليمية من خلال الامين العام وفقا لما لدية من اختصاصات أو من خلال الدول الاعضاء في الامم المتحدة بناء على نظرها في الامر ، على أن تعتمد على أية حال التدابير المساندة لمنظمة الدول الامريكية .

ويشير مشروع القرار أيضا إلى أنه بعد استعادة النظام الدستوري في هايتي من الضروري زيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي معها لتدعيم الجهود الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية التي يبذلها شعب هايتي وذلك تعزيزا لمؤسساته الديمقراطية .

فضلا عن ذلك ، وعلى ضوء ما تتسم به الحالة من إلحاح وجدية ، يطلب المشروع إلى الامين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا عن تنفيذ القرار . وأخيرا ، يقرر إبقاء هذا البند قيد النظر إلى أن يتم التوصل إلى تسوية للازمة .

إن الاعتبارات والقرارات الواردة في مشروع القرار الذي عرضته تتمشى مع احكام ميثاق الامم المتحدة ، من حيث مقاصد وأهداف منظمتنا ومن حيث دعم الإجراء الذي اتخذته المنظمة الاقليمية والجاري تطبيقه الآن .

لذلك ، تطلب مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي اعتماد مشروع القرار دون تصويت . وسنكون ممتنين أيضا لو عمدت الوفود الراغبة في المشاركة في تقديم مشروع القرار الى الإعراب عن هذه الرغبة عند اختتام النظر في الوثيقة .

وإذ ننظر هذا البند ، يتعين علينا أن نبقى متيقظين للحالة الإنسانية الخطيرة في هايتي والاثار التي قد تجرها على البلدان المجاورة .

إن الاحداث التي تستحق الشجب والتي وقعت في هايتي في الماضي القريب تتطلب اتخاذ اجراء دبلوماسي قوي في الوقت الراهن لضمان تحقق الامل في إعادة حكومة هايتي القانونية والدستورية في المستقبل القريب .

السيدة ماكدونال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدنا على مدى العام المنصرم شعوب أوروبا الوسطى والشرقية تقدم على مخاطر كبيرة للافلات من قبضة الشمولية . وشهدنا أيضا رجالا ونساء شجعانا من بلدان عديدة يهزمون ديكتاتورا غزا بلدا ذا سيادة هو الكويت . وقد قامت المنظمات الدولية والمتعددة الاطراف بدور رئيسي في تعزيز حماية حقوق الإنسان واحترام القانون وتعزيز الديمقراطية خلال هذه الفترة المضطربة .

وإنني أشعر بخيبة أمل كبيرة لوجود ظروف تستوجب الآن اجتماع الجمعية للنظر في المأساة الجارية في هايتي . وإنني هنا لاعبر عن قلق واستياء حكومة كندا المتزايد في إزاء تطورات الاحداث في ذلك البلد .

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، تكلم رئيس هايتي المنتخب قانونيا ، جان برتراند اريستيد ، في هذه القاعة عن الديمقراطية الجديدة في بلده . وبعد ذلك بقليل ، وفي

نفس اليوم ، تكلمت أنا شخصيا في هذه الجمعية مشددة على وجوب اعتراف الدول بضرورة التكافل فيما بينها وعلى الحاجة إلى الأمن الجماعي . وكندا تواصل التمسك بهذه المبادئ وتعمل على إعلائها سواء في أوروبا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية .

في حزيران/يونيه ، حضر العديدون منا الاجتماع السنوي لمنظمة الدول الأمريكية الذي انعقد في سانتياغو . ولأول مرة في تاريخ منظمة الدول الأمريكية ، كانت جميع الدول الأعضاء الممثلة هناك منتخبة انتخابا ديمقراطيا . وبينما كان انتباه العالم فيه منصبا على سقوط الستار الحديدي والتحرك نحو الديمقراطية الذي نجم عن تصميم الشعوب الأوروبية ، كانت أمريكا اللاتينية ترفض الديكتاتورية بجرأة مماثلة .

إنني اعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا شعب هايتي ولا المجتمع الدولي على استعداد لقبول العودة لحكم الاستبداد والقسر الذي ساد في العصور السابقة .

إن كندا فخورة بانضمامها مؤخرا إلى منظمة الدول الأمريكية التي هي المنظمة الوحيدة المكرسة لقضايا نصف الكرة الغربي . وفي عامنا الأول ، تقدمنا بقرار أوجد الوحدة المعنية بالديمقراطية ، التي تتمثل غايتها في النهوض بجميع جوانب التطور الديمقراطي في نصف الكرة الغربي .

(تكلمت بالفرنسية)

في هايتي نفسها ، رحب المراقبون من الأمم المتحدة ومن منظمة الدول الأفريقية بالانتخابات الأخيرة بوصفها انتخابات حرة ونزيهة . وحكومة كندا وضعت ثقتها في العملية الانتخابية وأسهمت فيها إسهاما كبيرا بتقديم الأموال والمراقبين والخبرة لضمان نجاحها .

ولأول مرة في تاريخه المضطرب ، مارس شعب هايتي سيادته الكاملة على مصيره السياسي . واذا ما نظرنا من هذا المنظور لوجدنا أن الانقلاب الذي وقع في هايتي يعتبر حدثا ينطوي على مفارقة تاريخية وعلى استهتار تام بالقيم . والاهم من ذلك إن هذا الانقلاب يعرّض للاختبار المبادئ التي تكمن وراء الحكم الديمقراطي . والتاريخ زاخر بالامثلة على الذين أساءوا استخدام السلطة أو استولوا عليها بزعم أنهم يريدون الخير للشعب . إن هذا الادعاء لا يمكن قبوله كذريعة أو مبرر لسلب السلطة من ممثلي الشعب الذين انتخبوا بشكل ديمقراطي .

(واصلت كلامها بالانكليزية)

ويمثل الانقلاب كذلك تحديا سافرا للمجتمع الدولي . والسؤال هو هل سيسمح نظامنا السياسي الدولي الجديد الذي نشترك جميعا الآن في وضعه بالتهاون إزاء حكم تعسفي وقسري كالذي نشهده الآن في هايتي .

بالنسبة لي ، الإجابة على هذا السؤال واضحة . فكندا ترى أن من واجب المجتمع الدولي أن يمارس القوة المعنوية والإرادة السياسية الضروريين للمساعدة في عودة الحكومة الشرعية والامن الاساسي لشعب هايتي . وفي شهر حزيران/يونيه الماضي ، أيدت كندا قرار منظمة الدول الامريكية ١٠٨٠ الذي ينص على الاجراءات التي ينبغي أن تقوم بها تلك المنظمة في حالة الإطاحة بشكل غير قانوني بحكومات الدول الاعضاء المنتخبة ديمقراطيا . وترى كندا أن تعزيز الديمقراطية والامن وحقوق الإنسان يتطلب ما هو أكثر من مجرد الكلمات . فالكلمات لا يمكن أن تحوّل المجاعة الى رخاء ، أو التمييز الى مساواة ، أو القمع الى حرية أو الوحشية الى رحمة . وهي لا تعني إلا القليل اذا ما عجزنا عن أن نعطي لانفسنا الوسائل اللازمة للعمل الفعال ، أو اذا ما خضعنا لإغراء الانفرادية في التصرف .

وفي الاسبوع الماضي أعربت كندا عن سخطها ازاء قيام زمرة العسكريين في هايتي بالإطاحة بحكومة الرئيس جان برتراند اريستيد المنتخبة ديمقراطيا . وأوقفت كندا على الفور برنامج مساعدتها الانمائية لهايتي . كما سارع آخرون باتخاذ اجراءات استجابة للموقف . ولكن من المستبعد أن تؤدي الاجراءات المنفردة التي تتخذها الحكومات الى

إعادة الديمقراطية الى هايتي . وعلى ذلك ترى كندا أن الضغط المتعدد الاطراف هو وحده الذي يمكن أن يعيد الرئيس اريستيد الى منصبه الشرعي .

ولهذا عقد وزراء خارجية البلدان الـ ٣٤ الأعضاء في منظمة الدول الامريكية اجتماعا طارئا في واشنطن العاصمة منذ أسبوع . وقد أعربت فيه عن رغبة كندا في أن تقوم تلك المنظمة بما هو أكثر من مجرد التعبير عن الاستياء والسخط . واقترحنا الوسائل التي يمكن أن تبدأ بها المنظمة خطوات حقيقية لإعادة النظام الدستوري . ومما يشجعني أن أعلن أن جهودنا للقيام بعمل متضافر في إطار المنظمة قد لقيت نجاحا كبيرا . وباعتماد المنظمة للقرار الخاص بدعم حكومة هايتي الديمقراطية فإنها تكون قد برهنت على إحساس جديد بالوحدة والهدف ، وأظهرت قدرتها على اتخاذ تدابير تأديبية ومساندة في آن واحد لمساعدة شعب هايتي على استعادة حقوقه الديمقراطية المشروعة .

وقد اتخذت المنظمة اجراءات فورية ، وأوصت بفرض جزاءات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية . كما وافقت على إيفاد لجنة من وزراء الخارجية الى هايتي للتأكيد على رفض الدول الأعضاء الجماعي للعمل الذي قام به العسكريون . وعلى مدى أربعة أيام سافرت لجنتنا الى بورت أو برنس ثلاث مرات واجتمعت بمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع الهايتي لأكثر من ٢٣ ساعة .

وكانت كندا تشارك بنشاط في هذه البعثة لأننا مقتنعون بأن هذا الانقلاب العسكري يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط للديمقراطية وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي في هايتي ، بل أيضا لقوة الديمقراطية والمحافظة عليها في نصف الكرة الذي ننتمي اليه . وينبغي لنا ـ نحن سكان نصف الكرة الغربي ـ ألا نسمح للعسكريين بنقض الارادة التي يعبر عنها الشعب بشكل ديمقراطي . ويرى كل أعضاء منظمة الدول الامريكية نفس الرأي بوضوح . وقد كرّسوا الوقت والجهد والموارد بشكل لم يسبق له مثيل لحسم هذه الحالة .

(تكلمت بالفرنسية)

لقد أصبحت الحالة في هايتي صعبة ويمكن أن تتدهور بسرعة . وفقد الكثيرون من ابناء هايتي أرواحهم نتيجة لهذا الانقلاب ، ويواجه الكثيرون غيرهم نفس المصير اذا ما عجز المجتمع الدولي عن التصرف . وما حدث في هايتي في الاسبوع الماضي له جذور عميقة في تاريخ هايتي ، تتمثل في الفقر والدكتاتورية والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان . إلا أن تنصيب الرئيس اريستيد في شهر شباط/فبراير الماضي أدى الى بزوغ آمال عظام في أن يتمكن الرئيس الجديد من اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز حكم القانون وحماية حقوق الانسان واحترام مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في الدستور . بيد أن هذه الآمال لم تتحقق ، بل رأينا استمرار حكم الغوغاء بل تشجيعه يؤديان الى حدوث هذا الانقلاب .

(واصلت كلامها بالانكليزية)

ولكن الانقلاب عمل غير قانوني . فهو يجتث الديمقراطية من جذورهما . ونحن لا يمكننا أن نقبل أن يكون التدخل العسكري وسيلة لبلوغ غاية أو أن يطاح بإرادة الشعب لتحقيق مصالح القلة . وعندما يطيح الانقلاب بالديمقراطية ، فإنه يتعين على الدول الاعضاء في هذه الجمعية أن تعمل على حماية المبادئ في أي مكان تتعرض فيه للتهديد . لذا فإني أحث جميع البلدان على الانضمام الى منظمة الدول الامريكية في الجهد الذي يرمي الى إعادة الاستقرار الدستوري في المنطقة .

وفي يوم الثلاثاء الماضي ، اجتمع وزراء خارجية البلدان الاعضاء في منظمة الدول الامريكية لدراسة تقرير بعثتنا الوزارية والنظر في الاجراءات الاخرى التي يجب اتخاذها . وقد عاهدنا أنفسنا من جديد على العمل بتفان من أجل تنفيذ الاجراءات التي وضعناها في قرارنا السابق . ونحن ندين أسلوب العنف والقسر العسكري الذي استخدم بشكل غير قانوني لاستبدال رئيس هايتي الدستوري . وسوف يرفض جميع أعضاء منظمة الدول الامريكية الاعتراف بأي حكومة تقوم في ظل هذه الظروف ، أو أي حكومة تنتخب نتيجة لتلك الاعمال المنافية للقانون .

وقد قمنا بحث كل البلدان الاعضاء في منظمة الدول الامريكية على أن تجمد فورا كل أرصدة حكومة هايتي ، وأن تفرض حظرا تجاريا عليها على أن تستثنى منه المعونة

الانسانية . وفي اعتقادي أن الحكام الجدد لن يكون في استطاعتهم الاستمرار في حكم هايتي ، وأن الاجراءات التي تتخذها منظمة الدول الامريكية ستقنع من بيدهم الامر الان عن ذلك البلد بأن يعيدوا السلطة الى الرئيس اريستيد المنتخب ديمقراطيا - هذه الامور ستعالج الوضع على الامد القصير ، ولكنها لن تعالج المشكلة طويلة الامد في هايتي .

فخلال زياراتنا لهايتي اتضح لنا أن قدرا كبيرا من الاسهام المتعدد الاطراف سيلزم لترسيخ المؤسسات الديمقراطية القوية . لهذا قبلت منظمة الدول الامريكية دعوة الرئيس اريستيد لتشكيل بعثة مدنية تقوم بدعم وتوطيد الديمقراطية الدستورية في هايتي وتذهب الى ذلك البلد من أجل مساعدة شعب هايتي في تعزيز المؤسسات الديمقراطية ، وضمان التطبيق الكامل للدستور ، وغرس الاحترام لحقوق الانسان لكل شعب هايتي ، وتحسين إقامة العدل وعمل جميع المؤسسات التي تدعم الديمقراطية . وقد أسندت الى الامين العام مهمة تنظيم صندوق خاص لتمويل هذا النشاط .

ولا يمكن لهذه البعثة أن تباشر مهمتها دون أن يكون هناك ضمان مناسب لامن أعضائها . ولا بد من أن تكون الظروف السائدة في هايتي مؤاتية لكي تضطلع البعثة بمهامها . وتحقيقا لهذه الغاية ، ستستمر الاتصالات مع المؤسسات السياسية والقطاعات الاخرى المنشأة ديمقراطيا في هايتي بغية تهيئة الظروف التي يمكن فيها أن تتحقق عودة الرئيس اريستيد الى منصبه .

وهذا يمثل التزاما طويل الامد تجاه هايتي وتجاه تعزيز مؤسساتها . وستحتاج هايتي الى موارد جديدة وكبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وعلى وجه التحديد لتعزيز احتمالات المستقبل للغالبية العظمى من شعب هايتي التي لا تزال تعيش في فقر رهيب . وبوسعي أن أؤكد لجميع ممثلي الدول الحاضرين هنا اليوم أن كندا ملتزمة التزاما جادا بمساعدة هايتي في تنمية مؤسساتها الديمقراطية واقتصادها ، ليس في الوقت الحالي فحسب ، بل في الامد الطويل كذلك .

(تكلمت بالفرنسية)

وهذه المبادرات أساسية ، في رأي جميع بلدان الامريكتين ، لإعادة الديمقراطية الدستورية الى هايتي . وإسهام جميع أعضاء منظمة الدول الامريكية هو مفتاح نجاح تلك الجهود . كما أن مشاركة سائر الامم في هذه الجزاءات وغيرها من الاجراءات تجعل الجهود المذكورة أشد فعالية وتأثيرا .

(واصلت كلامها بالانكليزية)

إن في حماية الامن الاقليمي مصلحة للامم كافة ، وفي حماية حقوق الإنسان مصلحة لها جميعا . وفي احترام سيادة القانون مصلحة لها جميعا . ولذا ، فباسم كندا ، وباسم منظمة الدول الامريكية ، وباسم شعب هايتي في المقام الاول ، أحث أعضاء الجمعية العامة على الانضمام الى منظمة الدول الامريكية فيما تبذله من جهود لكفالة احترام سيادة القانون في هايتي ، وأدعو الى إعادة حكومة هايتي الشرعية .

يقضي الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة باضطلاع هيئات مثل منظمة الدول الامريكية بدور رئيسي في حالات مثل تلك التي نحن بصددها . والاجراءات التي اتخذتها المنظمة المذكورة في الحالة الراهنة تساير بوضوح ما توخاه مؤسسو الامم المتحدة .

وعلى الرغم من أن منظمة الدول الامريكية قد اضطلعت بدورها الصحيح بوصفها المحفل المختص بالدرجة الاولى بالنظر في أحداث هايتي ، فإن الامم المتحدة لها أيضا دور مباشر .

ولقد أقرت الامم المتحدة تماما بهذه الحقيقة قبل الاضطرابات الراهنة ، إذ أوفدت الى هايتي بعثة لكفالة نجاح العملية الانتخابية هناك ، وأقرت بالحقيقة ذاتها مرة أخرى في الاسبوع الماضي عندما انعقد مجلس الامن لسماع نداء الرئيس أريستيد الداعي الى عودة الحكم الدستوري .

(تكلمت بالفرنسية)

وبما أن الامم المتحدة قدمت هذه الإسهامات ، فانا على ثقة من أنها ستدعم منظمة الدول الامريكية في محاولتها التوسط في هذه الازمة وحسمها ، جنبا الى جنب مع

التصدي للتحديات الاطول أجلا المتمثلة في تأمين التطور الديمقراطي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، مما يتمشى ودور الامم المتحدة بوصفها صوت المجتمع الدولي وضميره .

والواقع أن ما اكتسبته الامم المتحدة من قوة عزيمة جديدة يستأثر باهتمام نصف الكرة الغربي والمجتمع الدولي بوجه عام . وتجاهل هذه الحقيقة من جانب من يحاولون فرض أنفسهم في هايتي ، بدلا من الحكومة المنتخبة ديمقراطية ، سيوردهم مورد التهلكة .

السيد اتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تركزت معظم البيانات المدلى بها خلال المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة الراهنة حول الموجة الطبيعية التي تجتاح العالم الآن ، موجة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان . ولقد حيا المتكلم تلو الآخر الحركة العالمية في اتجاه اقامة نظم سياسية تعددية . كما تبدى في البيانات اليقين من أن الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان هي قيم لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية . إن هذه القيم تشكل أساس المجتمع الديمقراطي الليبرالي الذي شرعنا في بنائه في نيبال .

لم ينقض وقت يذكر منذ أن صفقنا بحرارة للرئيس أريستيد رئيس هايتي على الخطاب المؤثر والبليغ الذي أدلى به أمام الجمعية العامة . ولذا صدمنا لدى علمنا باغتصاب السلطة ، السلطة الدستورية المنتخبة ديمقراطيا في هايتي .

فبعد سنوات من القمع والاستغلال الوحشيين لم ينل شعب هايتي حقوقه الديمقراطية إلا في العام الماضي فقط . ولقد اجتذبت الانتخابات التي جرت هناك الاهتمام الدولي بشكل لم يسبق له مثيل ، إذ اشتركت الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية وعدة هيئات حكومية وغير حكومية في مراقبة تلك العملية وشهدت جميعها بأنها اتسمت بالحرية والنزاهة .

ومن ثم ، يعد الانقلاب العسكري عملا عنيفا وغير قانوني يعترض مسار العملية الديمقراطية التي بدأ يشهدها ذلك البلد . هو يمثل رفضا لسيادة القانون واحترام

حقوق الإنسان . ونحن نشجب هذه الاستهانة السافرة بالعملية الدستورية ، كما ندين العنف الذي تعرض له مواطنو هايتي الابرياء .

وإننا لنستمد التشجيع من تصميم منظمة الدول الامريكية على إعادة السلطة الشرعية وإقرار العملية الديمقراطية في هايتي . فإزاء تعنت معارضي العملية الديمقراطية ، اتخذت منظمة الدول الامريكية خطوات لعزل المغتصبين . وبالنظر الى ظروف هايتي الاقتصادية ، ستمس الجزاءات الشعب الذي يعاني أصلا . ولكن للضرورة أحكام ، فلا يسع المجتمع الديمقراطي العالمي أن يسمح بتبدد الحرية والديمقراطية بعد ما ذاق شعب هايتي الامرين في سبيل نيلهما . إن الامم المتحدة التي اضطلعت بدور هام في هايتي ، من خلال فريق المراقبين التابع لها والمعني بالتحقق من الانتخابات في هايتي ، يجب ألا تخذل شعب ذلك البلد في هذا الوقت الحرج ويجب أن تعمل في تعاون وثيق مع منظمة الدول الامريكية على رد حقوق شعب هايتي غير القابلة للتصرف في الديمقراطية الى هذا الشعب ، وعلى تهيئة الظروف للتمتع الكامل والمطلق بالحريات الاساسية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

السيد أليبني (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الكاريبية وهي انتيغوا وبربودا ، وبربادوس ، وبليز ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، ودومينيكا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وغيانا وكذلك بالنيابة عن سورينام .

إن المسألة التي نتناولها الآن من جدول أعمالنا أي أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي ، هي مبعث قلق عميق متواصل لنا . فلطالما استمدت أمم الكاريبي الإلهام والشعور بالفخر من المثال الذي ضربته هايتي ، فهي أول من حطم منا أغلال الاستعمار والعبودية تحقيقا لحلم تقرير المصير .

وأفضل تلخيص لرد فعل منطقة الكاريبي إزاء أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ هو ذلك الوارد في البيان الذي أصدره في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ الرايت أونرابل

كيندي سيموندس رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس بوصفه رئيسا لمؤتمر رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية ، وفيما يلي ذلك البيان :

"إن المجموعة الكاريبية أصيبت بصدمة عنيفة من جراء العمل الذي أقدمت عليه عناصر من القوات المسلحة في هايتي باعتقالها دونما سند قانوني أو شرعي الرئيس جان برتراند أريستيد وأعضاء حكومته واغتصابها السلطة من الحكومة التي شكلت على أسس صحيحة والتي اختارها شعب هايتي في حرية لتباشر شؤونه . وما هذا التصرف الشائن من جانب العسكريين إلا تعبيرا ممجوجا عن استخفاف معيب بالإرادة المعلنة لشعب هايتي التي تبدت بإجماع ووضوح لا لبس فيه خلال انتخابات كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠* .

"والمجموعة الكاريبية تدين إدانة قاطعة هذا التعدي الصارخ على العملية الديمقراطية التي بدأت تتفتح براعمها في هايتي ، وهي تطالب بإعادة النظام الدستوري والأب أريستيد الى رئاسة الجمهورية . وترى المجموعة الكاريبية أن هذا العمل القمعي من جانب العسكريين ، يثبت صحة دعوتها فيما مضى الى تقديم المساعدة الدولية المتضافرة لتدعيم المكاسب الديمقراطية ، وهي تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى اتخاذ كل التدابير الكفيلة بإعادة الديمقراطية والحكومة المنتخبة دستوريا الى هايتي" .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

إن منطقة المجموعة الكاريبية لها تاريخ طويل في المشاركة الديمقراطية . وجذور ثقافتنا السياسية تمتد بعمق الى نموذج وستمنستر للديمقراطية البرلمانية . وقد حظى شعبنا بقدر كبير من الحريات والحقوق السياسية التي كفلتها دساتيرنا والمستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ومع ذلك ، فقد عانينا من العنف والتعطيلات غير الدستورية للعملية الديمقراطية في منطقتنا : في ترينيداد وتوباغو ، وفي غرينادا ، وفي سورينام . وفي دومينيكا كدنا ندخل في تجربة مماثلة .

إن بلدان المجموعة الكاريبية تعتنق الديمقراطية وترفض رفضا قاطعا أي نظام لا يعطي الاولوية القصوى لمبدأ المشاركة في الشؤون العامة . ونحن نعي تماما أثر استعراض القوة في منطقة صغيرة مثل منطقتنا . وبعد أن نجحنا من قبل في التغلب على المحاولات الرامية الى الاطاحة بالقوة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا في منطقتنا دون الاقليمية ، لا ننوي الآن السماح بأن يؤدي نجاح محاولات من هذا القبيل في بلدان مجاورة الى التاثير على الوضع في بلادنا حيث تكون مصدر تشجيع للثوريين المحليين على متابعة السير وراء طموحاتهم اللاديمقراطية .

إننا ملتزمون التزاما راسخا بالحفاظ على المشاركة الديمقراطية وتعزيزها في المنطقة بأسرها . ونحن نسلم بأن علينا مسؤولية تجاه أشقائنا في هايتي تملي علينا أن ندعم جهودهم للدخول في العصر الحديث وللتمتع بمزايا تقرير المصير التي سلبت منهم زمنا طويلا .

ومنذ أشهر مضت ، أشرف المجتمع الدولي على إجراء انتخابات تاريخية هي أول انتخابات حرة ونزيهة تجرى على الاطلاق في هايتي . وقامت بلدان المجموعة الكاريبية بدور أساسي للغاية في هذه العملية . وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز جان برتراند أريستيد برئاسة الجمهورية بأغلبية كبيرة تصل الى ٦٧ في المائة من مجموع الاصوات المدلى بها وانضمت شعوب الكاريبي وأمريكا اللاتينية والمجتمع العالمي الى شعب هايتي في الاحتفال بتوليه الرئاسة في هايتي .

ولا يمكننا أن نسكت الآن على عكس هذا الاتجاه بقيام العسكريين في هايتي أو فريق منهم ، بفرض ارادتهم بالقوة . ولا يمكن قبول هذا الفرض بالقوة استنادا الى حصوله على تأييد مجلس الشيوخ بتصويت جرى تحت تهديد السلاح في محالة للتلاعب بالنص الحرفي للدستور الهايتي الذي هو صك يستهدف ضمان مشاركة الشعب الهايتي مشاركة كاملة وليس التغلب على ارادته . ولن نحيد عن التزامنا بالديمقراطية في منطقتنا نتيجة تلاعب العسكريين الهايتيين بالدستور بشكل فج استنادا الى القوة الغاشمة .

وقد لاحظنا محاولة من جانب صحافة الولايات المتحدة للتقليل من مصداقية الرئيس أريستيد بزعم انتهاكه للدستور ولحقوق الإنسان في بلاده . ونحن لا نتغاضى عن السلوك غيرالدستوري ولا عن انتهاك حقوق الإنسان . ومع ذلك لن نسمح لامور لا علاقة لها بالموضوع ، تُلقى في طريقنا على سبيل التضليل ، أن تصرف اهتمامنا عن التركيز على القضية المثارة هنا - فالقضية الوحيدة التي يمكن أن نتناولها في وقتنا الراهن هي قضية احترام نتيجة الاختيار الطوعي الحر للاغلبية الساحقة لشعب هايتي . وتوجد هنا مسائل منفصلة ، وعلينا أن نتناولها كمسائل منفصلة . والقضية التي ينبغي أن تحظى بالاولوية هي قضية احترام الاختيار الديمقراطي لشعب هايتي .

ولا يوجد منا من يمكنه القول بأنه لا توجد أي ادعاءات منسوبة الى حكوماتنا أو الى المسؤولين في بلادنا بشأن السلوك سلوكا غير دستوري أو لارتكاب اساءات لحقوق الإنسان . ومع ذلك لا توجد حالة واحدة ، قيل فيها إن ذلك يبرر الاطاحة بالقوة العسكرية بحكومة منتخبة ديمقراطيا . فلماذا يحدث ذلك لهايتي الآن ؟ ينبغي أن نطبق على نظرنا للحالة في هايتي نفس المعيار الذي كنا سنطبقه على بلداننا نحن . فهذا ليس وقت المعايير المزدوجة .

وما سمعناه وقرأناه من مزاعم لا يبرر بأي حال من الاحوال إبعاد حكومة شرعية منتخبة ديمقراطيا بالقوة أو إبعادها بشكل غير دستوري . ولا يمكن السماح بأن تكون الكلمة العليا اليوم لعصابات إجرامية حتى لو تقنعت بقناع شرعي . إن دومينيكا والمجموعة الكاريبية وسوريينام ترفض ، وتشجب على نحو قاطع ، أي اقتراح بإضفاء الشرعية على اجراءات العسكريين الهايتيين أو على الإجراء اللاحق من جانب مجلس

الشيوخ . إن الرئيس أريستيد ما زال هو الرئيس الشرعي لهايتي ونحن نعترف به بهذه الصفة .

لقد شاركت دول المجموعة الكاريبية وسورينام في صياغة قراري منظمة الدول الامريكية MRE/RES.1/91 و MRE/RES.2/91 وهي تؤيد هذين القرارين تأييدا كاملا . ونحن ندعو الامم المتحدة الى أن تعترف باختصاص منظمة الدول الامريكية المتميز فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وأن تضع ثقل الامم المتحدة وراء جهود المنظمة . ونحن ندعو الامم المتحدة ودولها الاعضاء الى اعتماد الاحكام الواردة في قرارات منظمة الدول الامريكية وتنفيذ الاجراءات التي أومت بها تلك القرارات . كما ينبغي أن تكون الامم المتحدة ودولها الاعضاء على استعداد لاعتماد وتأييد أي تدابير أخرى قد تقرر منظمة الدول الامريكية اتخاذها في الوقت المناسب في محاولة للتوصل الى تسوية عادلة لهذه الازمة . وأدعو هذه الهيئة الى أن تظهر معدنها وأن تبرر الثقة التي توليها لمنظمتنا . ولا شك أن مكانة الامم المتحدة إذا استخدمت بشكل مناسب ، ستساهم بالتأكيد في حل هذه المشكلة حلا سريعا .

ولذلك تحث أمم المجموعة الكاريبية وسورينام أعضاء الامم المتحدة على أن يبعثوا برسالة واضحة الى شعب هايتي باعتمادهم بالاجماع مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والذي عرضه صباح اليوم رئيس المجموعة الذي أتوجه اليه علانية بالتحية والثناء على الجهود التي بذلها بلا كلل من أجل تشجيع التوصل الى استجابة موحدة من جانب الامم المتحدة لهذه الازمة .

وأختتم بياني الآن بكلمات موسيقي موهوب من ترينيداد وتوباغو ، وهو دافيد رودز الذي جسد في أغنية منذ أربعة أعوام المشاعر التي نحسها نحو أشقائنا وشقيقاتنا في هايتي :

"عندما تكابد بورتو برنس الالم ،

ألا ترى أنها افريقيا التي لا تزال تبكي ؟

إننا نخمد النيران في أصقاع نائية

بينما يحترق جيراننا الاقربون .

انقضت رحلة الرقيق

فكيف إذن

لا تزال أرواحنا تؤرقها السفن المكتظة بهم ؟

انني أرفض أن أصدق أننا نحن الناس الطيبين

سوف ندير قلوبنا

وأبصارنا دائما عنك .

هايتي ، انني آسف لقد أسأنا فهمك

يوما ما سندير رؤوسنا وننظر الى صميمك

هايتي ، انني آسف

يوما ما سندير رؤوسنا

ونستعيد أمجادك" .

وختاما ، أقول إنه لن يرضينا سوى عودة رئيس جمهورية هايتي جان برتراند أريستيد الى منصبه .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء .

إن الموقف الثابت الذي تتخذه المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء منذ وقت طويل هو أن لكل الشعوب حقا غير قابل للتصرف في أن تحدد بحرية وفقا لقواعد القانون الدولي ، وضعها السياسي وأن تتابع نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . للشعوب الحق في التصويت وفي الانتخاب في انتخابات حقيقية دورية تتم على أساس إعطاء الجميع حق المشاركة فيها على قدم المساواة .

إن الاعتماد الجماعي للقرار ٢/٤٥ منذ أقل من عام بشأن تقديم المساعدة الانتخابية لهايتي ، والطريقة المثالية التي تصرف بها الامين العام تنفيذا لاحكام ذلك القرار ، إنما يبرزان التزام الامم المتحدة الخاص المتواصل ، بتوطيد الديمقراطية في هايتي .

وفي ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، رحبت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها بالطريقة النزيهة والمنظمة التي أجريت بها الانتخابات الرئاسية في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ؛ وأوضحت الدول الاثنتا عشرة في ذلك الوقت أن التعبير عن إرادة الشعب من خلال العملية الديمقراطية يشكل وثبة كبرى في كفاح هايتي الطويل من أجل اقامة مجتمع يستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الانسان وتعزيز العدالة الاجتماعية وتشجيع التقدم الاقتصادي .

غير أن التطورات اللاحقة ، ومن بينها محاولة فاشلة وقعت في مطلع كانون الثاني/يناير من هذا العام لابطال نتائج الانتخابات حتى قبل تولي الرئيس المنتخب مهام منصبه ، قد أوضحت على نحو مثير للاسى أن الكفاح سيكون طويلا وشاقا .

إن احداث العنف التي وقعت في ٣٠ أيلول/سبتمبر كانت مثار استياء بالغ . وقد أصدرت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها في ٣ تشرين الاول/اكتوبر بيانا أدانت فيه بلا تحفظ الانقلاب العسكري على أول رئيس للبلد منتخب ديمقراطيا ، وهو الانقلاب الذي وقع بالرغم من تعبير الشعب تعبيرا واضحا ومتكررا عن عزمه الدفاع عن النظام الدستوري . وقد أعربت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها عن تاييدهما القوي للسلطات الشرعية وللقوى الديمقراطية في هايتي وطالبتا بالعودة فورا إلى حكم القانون وبإعادة الحكومة الشرعية لذلك البلد .

وإلى أن يتحقق هذا ، أوقفت المجموعة الاوروبية فورا المساعدة الاقتصادية التي تقررت في اطار اتفاقية لومي . وأوقفت الدول الاعضاء في المجموعة التي تربطها بهايتي برامج ثنائية مساعدتها الاقتصادية باستثناء برامج الدعم الانساني .

إن الدول الاثنتي عشرة تؤيد جهود منظمة الدول الامريكية والقرارين اللذين اتخذتهما في ٣ و ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ؛ وتعرب عن أملها في أن تنفذ أحكام هذه القرارات بلا تأخير . وتؤيد الدول الاثنتا عشرة بوجه خاص الايفاد السريع لبعثات عالية المستوى تحت رعاية هذه المنظمة الاقليمية . وتثق بأن البعثة المدنية التي رأت منظمة الدول الامريكية تشكيلها ستسهم اسهاما فعالا في اعادة الحكومة الشرعية والنظام الدستوري إلى هايتي .

إن الدول الاثنتي عشرة ترحب بالبيان الذي ألقاه رئيس مجلس الامن في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ، وذلك عندما ناشد الرئيس جان برتراند أريستيد المجلس أن يقدم لبلاده الدعم الدولي .

وتعتبر الدول الاثنتا عشرة أن ادراج بند اضافي معنون "أزمة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" على جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، هو استجابة ملائمة آتية في آوانها تماما من جانب المنظمة للاحداث الاخيرة في هايتي ، ويسر الدول الاثنتا عشرة أن تؤيد مشروع القرار المقدم من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، والذي تولى عرضه الممثل الدائم لهندوراس باسم هذه المجموعة .

بهذه الوسيلة تؤكد المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مجددا تاييدها القوي للقوى الديمقراطية في ذلك البلد وتعرب عن استعدادها لان تدعم ، بالتعاون مع الجهود الاقليمية ، ما يلزم اتخاذه من تدابير من أجل اعادة حكم القانون وحماية حقوق الانسان في هايتي .

السيد ايردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالرغم من أن هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، وهي البلدان التي أتكلم باسمها اليوم ، تقع من الناحية الجغرافية في موقع ناء من الكاريبي ، فنحن أبعد ما نكون عن اتخاذ موقف اللامبالاة ازاء الاحداث التي وقعت في هايتي . تمثل الديمقراطية حكم القانون وحقوق الانسان تشكل بالنسبة لهذه البلدان الثلاثة قيما عالمية . ونحن نعتبر أن احترام هذه القيم وتنفيذها في مجموعها عامل حاسم وعنصر جوهري لصون السلم والامن الدوليين . إن بلداننا ، التي شرعت في الماضي القريب في اقامة دولة ترتكز على حكم القانون ، لتشعر بطبيعة الحال بحساسية خاصة عند وقوع ما قد يعوق هذه الممثل الديمقراطية أو ينتهكها أو يقضي عليها . وبالتالي فنحن نشعر بتعاطف عميق مع شعب هايتي ، ونعرب عن تاييدنا للقادة الشرعيين لذلك البلد وللرئيس جان برتراند اريستيد فهم قادة انتخبوا انتخابا ديمقراطيا عن طريق الاقتراع العام .

إن هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، قد علمت بدهشة وأسى ، شأنها شأن سائر البلدان الديمقراطية في العالم والرأي العام العالمي ، بالاحداث المفجعة التي

وقعت في هايتي في نهاية أيلول/سبتمبر . ولما كان الانقلاب العسكري الذي وقع في بورت - او - برنس ينطوي على آثار دولية هامة ، فإننا نرى أن من المبرر والضروري تماما أن تبحث الامم المتحدة الحالة في هايتي . ولذا فإننا نعرب عن ارتياحنا لانعقاد مجلس الامن في الاسبوع الماضي لمناقشة الحالة الخطيرة التي نشأت في ذلك البلد . وبالمثل ، نؤيد ادراج البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" على جدول أعمال الجمعية العامة .

ففي عالمنا الذي يشرف على نهاية القرن العشرين ، وفي الوقت الذي نشهد فيه انتشارا مظفرا لمبادئ الديمقراطية على الصعيد العالمي ، من غير المقبول ومما يخالف مسار التاريخ أن ترتكب أعمال عنف في تحد لارادة الشعب وأن تفضي هذه الاعمال إلى الاطاحة بالقوة بالسلطة الشرعية القائمة . إن الحالة في يوغوسلافيا ومحاولة الانقلاب التي وقعت في آب/اغسطس الماضي في الاتحاد السوفياتي توضحان بجلاء الاخطار التي تنتظر البلد الذي يخرج جيشه عن ضوابط الرقابة الدستورية .

إن رد المجتمع الدولي على الانقلاب العسكري في بورت - أو - برانس والرسالة التي يبعث بها الى الطغمة الحاكمة في هايتي سيكون لها مغزى كبير حاسم ، حقا ، بالنسبة لمستقبل منظمتنا . لذا ، نعتقد أنه من الضروري إزالة كل غموض يحيط بموقف المنظمة العالمية بشأن الدفاع عن القانون والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان سواء كان ذلك في الخليج أو جنوب شرقي أوروبا أو منطقة البحر الكاريبي . فأي ديكتاتور في الحاضر أو المستقبل ، أو أي شخص تسول له نفسه القيام بانقلاب أو أي نظام طغيان أو قمع يجب أن يدرك أن الامم المتحدة ودولها الاعضاء لن تتقاعس عن إصدار حكم صارم قاس ضد أي استيلاء عنيف لا دستوري على السلطة ، وأن مثل هذه الاعمال التعسفية ستدان في الجمعية العامة وفي مجلس الامن على حد سواء . إن أي نظام يغتصب السلطة يمثل هذه الوسائل لا يمكن أن يأمل في أن يقابل بالفهم من جانب الامم الاخرى ناهيكم عن التأييد . بل على النقيض من ذلك ، سيتعين عليه أن يواجه النبذ والعزلة التامة .

إننا نعتقد أن إحدى المهام الاهم التي تواجه الامم المتحدة تتمثل على وجه التحديد في ضمان إبلاغ هذه الرسالة ووضعها موضع التنفيذ بأنسب الطرق . ويتعين علينا - لكي نفعل ذلك - أن نعطي قوة جديدة لمبدأي حقوق الإنسان وتقرير مصير الشعوب ، وهما مبدآن يحملان رسالة عالمية تتجاوز حدود الدولة ، وعلاوة على ذلك ، يتعين علينا استنباط تفسير جديد بعصرنا للمبادئ المتصلة بالسيادة والتدخل في الشؤون الداخلية وهي مبادئ يجب ألا تستخدم ذريعة للتعسف أو غطاء للاخطار التي تتهدد النظام القانوني والحريات الاساسية .

إن استعادة النظام الدستوري والديمقراطية في هايتي أمر ذو أهمية أساسية ، إذ أن أمريكا اللاتينية بأسرها على غرار أوروبا الوسطى ، لم تسر على درب الديمقراطية إلا مؤخرا ، والاستيلاء العسكري على السلطة في هايتي وما يسفر عنه من عواقب من شأنهما أن يعرضا للخطر عملية توطيد الديمقراطية بأسرها في تلك القارة . إن استعادة سلطان القانون في هايتي لها أثارها أيضا على الدور الذي اضطلعت به الامم المتحدة في تنظيم أول انتخابات حرة ديمقراطية في تاريخ ذلك البلد والاشراف عليها .

إن حكومة الرئيس جان برتراند أريستيد لم تتمكن من أن تبدأ عملها - الى حد ما - إلا بفضل جهود المجتمع الدولي بأسره .

إن الاحداث التي وقعت في بورت - أو - برينس تعد بالتالي تحديا للامم المتحدة في مجال جديد للنشاط لكنه مجال حيوي سريع النمو وهو النهوض بالانتخابات الحرة وتعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية في جميع الدول الاعضاء من المنظمة . وإذ نواجه هذا التحدي يتعين علينا أيضا أن ندرس - في الامم المتحدة - السبل التي يمكننا بها أن نسهم إسهاما فعالا في ازدهار نفس هذه المبادئ والممارسات المتصلة بالاداء الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية في فترة ما بعد الانتخابات .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات تعرب هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا عن تأييدها الكامل للموقف الذي اتخذته منظمة الدول الامريكية بشأن هذا الموضوع ولمشروع القرار الذي أعدته مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الجمعية العامة باعتمادها لمشروع القرار هذا إنما تتصرف وفقا للولاية المنوطة بها بموجب ميثاقها وتستجيب على نحو مناسب لتوقعات الرأي العام الدولي المشروعة .

السيد موثيمبالي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حكومة بوتسوانا ، بوصفها حكومة محبة للسلم ومنتخبة انتخابا ديمقراطيا ، تشارك المجتمع العالمي في إدانة استيلاء حفنة من ضباط الجيش على السلطة في هايتي بالقوة . ونحن في بوتسوانا نؤمن بسيادة القانون ، ونعتقد أن الصراعات ينبغي أن تسوى وديا بالوسائل السلمية . بل إننا نعتقد أن أي حزب سياسي ليس له برنامج شعبي لا يجب إزاحته إلا بتصويت شعبي يجرى عن طريق انتخابات حرة ونزيهة . ومثل هذه الانتخابات الحرة النزيهة قد أجريت بالفعل في هايتي تحت رعاية الامم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، وعن طريق ذلك التصويت انتخب الرئيس أريستيد .

لذلك ، كانت صدمة شديدة لبوتسوانا أن تعلم بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح في غضون فترة قصيرة ، بعد سبعة أشهر من الانتخابات الحرة النزيهة .

إن بوتسوانا تقدر الخطوات التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية لإقناع النظام غير الدستوري اللامشروع في هايتي بالتخلي عن السلطة من أجل إرجاع الرئيس الدستوري لهايتي . ويعلن وفد بلادي تضامنه مع منظمة الدول الامريكية في الدعوة الى الإعادة الفورية للرئيس أريستيد . ويؤيد وفد بلادي إجراء منظمة الدول الامريكية وغيرها ممن ينادون بفرض جزاءات ضد النظام غير المشروع .

إن بوتسوانا تتكلم عن نفسها وعن غيرها أيضا فنحن نود أن نرى السلم يعم هايتي ، ونتقدم بخالص تعازينا لاسر الفقداء من الرجال والنساء الذين فقدوا أرواحهم في محاولة الدفاع عن ديمقراطيتهم الوليدة .

السيد سوميولونغ (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في سياق التحرك العالمي الحالي صوب الديمقراطية وإيلاء مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان ، لا يسع بلدي - الذي يرد ذكره في أحيان كثيرة باعتباره ملهما "لقوة الشعوب" التي حفزت أمما أخرى صوب تحقيق هذه الاهداف النبيلة - أن يبقى صامتا خشية ألا يفسر صمته بأنه لا مبالاة بمحنة شعب هايتي التعس .

قد يكون من الغريب ، حقا ، ألا تتكلم الفلبين جهارا - وهي التي نظمت واستضافت منذ ثلاث سنوات فقط المؤتمر الدولي الاول للديمقراطيات المستعادة حديثا - حول هذا البند الهام الذي ينظر فيه في جلسة عامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين بشأن أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في دولة من دول العالم الثالث* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الخصيبي (عمان) .

في كلمة رئيسة الجمهورية ، السيدة كورازون أكينو ، لدى افتتاح هذا المؤتمر التاريخي في مانيلا ، قالت ،

"لا يمكن للديمقراطية إلا أن تسترد . فلا يمكن خلعها على الشعب ، ولا يمكن غرسها في غير مجتمعها الاصيل . فالحرية هي الحالة الطبيعية للإنسان والديمقراطية هي المأوى الطبيعي للحرية . وقد تنقل الديمقراطية بصورها وأشكالها من بلد الى آخر . ولكن يظل جوهرها دائما ينتمي الى موطنها ، وهو جوهر متأصل في كل ثقافة ، حيث أن الحرية التي تمهد السبيل الى قيام الديمقراطية تخص الشعب حقا" .

بيد أن هناك نصيرا آخر للحرية ، ورجل دولة سافر من "العالم القديم" لمخاطبة هذا المؤتمر ، هو رئيس البرتغال ماريو سواريس . وقد أكد الرئيس سواريس عالمية الديمقراطية بهذه الكلمات :

"واليوم ، أرى أن للديمقراطية المتعددة ولاحترام الحقوق الاساسية وللحرية والامن قيمة عالمية . وينبغي للمرء أن ينبذ الفكرة التي يرعاها أي دكتاتور التي تنادي بأن الحياة الديمقراطية لا يمكن تيسيرها إلا في البلدان الثرية المتقدمة النمو . من الواضح أن الفقر والتخلف ليسا في صالح ازدهار الحرية . وعلى أية حال ، لم تؤد أي دكتاتورية قط ، أينما وجدت ، الى التنمية أو التقدم الاجتماعي . بل على النقيض من ذلك ، كانت الدكتاتوريات مسؤولة دائما عن فترات من الخمول والكساد ، ومسؤولة عن التقليل من قدر العقل الإنساني .

"إن كرامة الإنسان سواء بالنسبة لكل الشعوب - وتستحق الاحترام - في أي مكان في العالم بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو الظروف الاجتماعية" .

وانطلاقا من هذه الروح ، أيدت الفلبين في العام الماضي قرار الجمعية العامة ٢/٤٥ ، الذي مكّن منظومة الامم المتحدة من مساعدة شعب هايتي في ترسيخ مؤسساته الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبنفس هذه الروح

أيضا ، رحبنا بنتائج تلك الانتخابات باعتبارها التعبير الحقيقي عن الإرادة السيادية لشعب هايتي . وفي ظل هذه الروح نشاطر جموع الشعب الهايتي واصدقاءنا في أمريكا اللاتينية شاغلهم إزاء الاحداث التي وقعت في هايتي في ٢٩ أيلول/سبتمبر .

لئن كان موقف وفدي هو أن الازمة الحالية في هايتي ينبغي أن يحسمها شعب هايتي نفسه بالوسائل السلمية ، فاننا نسلم أيضا بالمسؤولية الجسيمة التي تتحملها منظمة الدول الامريكية ، تماشيا مع المادة ٥٢ من الميثاق ، لمساعدة شعب هايتي في جهوده الرامية الى ايجاد حل ديمقراطي من شانه أن يستعيد السلم والاستقرار والتقدم في هايتي . ولبلوغ هذه الغاية ، تود الفلبين أن تشير الى أن المبادئ الواردة في إعلان مانيلا بشأن الديمقراطية ، والذي وقعت عليه ١٣ دولة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بما في ذلك تسعة أعضاء من منظمة الدول الامريكية هي : الارجنتين ، اكوادور ، أوروغواي ، البرازيل ، بيرو ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، نيكاراغوا ، هندوراس - ربما تكون ذات صلة بالموضوع .

وأسمحوا لي ، سيد الرئيس ، أن أتلو الأجزاء ذات الصلة من أول إعلان عن الديمقراطية ، يرد برمته في وثيقة الجمعية العامة A/43/538 :

"نؤيد شرعية الحكومات الدستورية المنبثقة عن الإرادة الشعبية ونقبل مبادئها ؛

"نحاول أن نضمن كون الديمقراطية تعني ممارسة السلطة مع الشعور بالمسؤولية ، ولهذه الغاية نتعهد بأن نكفل أن تتمتع شعوبنا بحقوق الإنسان وبالحرية وبالعدالة الاجتماعية ؛

..."

"نعتقد أن الديمقراطية القائمة على المشاركة ، والحكومة اللامركزية هما فقط اللتان يمكنهما حقا أن تحققا ممارسة سيادة الشعب وزيادة فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

..."

"نتعهد بالالتزام بالتعددية السياسية من أجل أن تتحقق حرية التعبير عن الآراء المختلفة ؛

"ندين بقوة كل أشكال الارهاب والتمرد على الديمقراطية والحكومات المنتخبة انتخابا حرا ؛

"...

"نرفض اللجوء منهجيا الى العنف لتحقيق التغيير في مجتمعاتنا ونؤكد أن اللاعنف الايجابي يصون كرامة الإنسان ويحقق الإصلاح والتغيير ؛

"...

"نرفض التدخل الخارجي ، ولكننا نؤيد نحن جميعنا التعاون الدولي لتحقيق الاهداف الديمقراطية ؛

"...

"نسلم بضرورة استمرار يقظة المواطنين للمحافظة على المؤسسات الديمقراطية المستردة ؛

"نعلن تضامننا مع الشعوب الاخرى التي ما زالت ضحية للاستبداد والشمولية ، والتي ما زالت تكافح من أجل تحقيق حريتها" . (A/43/538 ، ص ٣ و ٤ و ٥)

وقال وزير خارجيتنا السيد راؤول مانغلابوس في كلمته "الديمقراطية هي حقوق الإنسان" ، إذا تقوض واحد تقوض الآخر أيضا . ولم يكن الدفاع عن الديمقراطية أبدا مهمة يسيرة .

منذ ٣٠ عاما ، قيل لنا نحن في الفلبين أن المطلوب هو اتخاذ تدابير قاسية للغاية لضمان أول ديمقراطية في هذا الجزء الخاص بنا من العالم . وقد اختُرعت تهديدات وهمية للممارسة الحرة لإرادة الشعب . برلمان جديد - يدين بالفضل فقط لمن يحكم بقوة السلاح - أنشئ لحجب الحقيقة العارية لدكتاتورية الزوجين . ومنذ خمسة أعوام ، شهد العالم انتصارنا على تلك الأكذوبة الكبيرة . وقد انتصرنا بعد ذلك أكثر من سبع مرات على قوى الارهاب والرجعية .

والحقيقة أن شعبي يعرف هذه الحقيقة : إن الديمقراطية لا يمكن الدفاع عنها بتدميرها .

السيد اوبريان (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ، استمعنا الى الرئيس جان برتراند أريستيد يتكلم في هذه القاعة احتفالا بالتقدم المحرز في استرداد الديمقراطية في هايتي . وقد تكلم عن آفاق الاسترداد الكامل لبلده ، وعن الامل الذي يرجوه لشعبه .

ونيوزيلندا ، بشأن المجتمع الدولي برمته ، أصيبت بصدمة من جراء الإطاحة برئيس منتخب . وإننا نشاطر المجتمع الدولي القلق العميق إزاء الطريقة التي نصّب بها ما يسمى بالرئيس المؤقت ، مع وضوح تدخل قادة الإنقلاب العسكري عن طريق قمع الصوت الحر لمجلس نيابي مكتمل ، تمثيلي الطابع .

إن أحداث الأيام الإثني عشر الماضية كان لها آثار مدمّرة على دولة صغيرة يثقل كاهلها بالفعل احتياجات اقتصادية واجتماعية كبرى . فالاحداث تتعارض مع اتجاه التغير الديمقراطي في المنطقة وفي العالم ، وهي تتعارض مع معايير ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وهي تتنافى مع صون السلم والاستقرار .

ونحن نرى أن هذه الحالة لا تحسم عن طريق تدخل عسكري خارجي . وهي الآن مسألة استعادة السلطة الشرعية للبلد وللسلوك الديمقراطي عن طريق الوساطة . وهي استعادة لحقوق الإنسان لأن الشعب نفسه هو أكثر ما يعاني من مثل هذه الاضطرابات السياسية .

وينص ميثاق الامم المتحدة على اتخاذ إجراءات إقليمية ترمي بوجه التحديد الى تسوية المنازعات . ونحن نثني على الجهود التي تبذلها منظمة الدول الامريكية ، وهي المحفل السياسي للمنطقة ، المعنية بشكل أساسي بإصلاح الحالة وفقا للميثاق . إن إعادة التأكيد على مبدأي التضامن الامريكي وحسن الجوار على النحو الذي ورد في قرار منظمة الدول الامريكية المؤرخ ٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قد حددت إطار هذه الإجراءات . ويؤكد هذان المبدآن من جديد على دعم المنظمة للمؤسسات الديمقراطية ، ولنظام الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية على أساس احترام حقوق الإنسان ومراعاة مبدأ الاحترام اللازم لعدم التدخل . وإجراءات منظمة الدول الامريكية تتسق كل الاتساق مع هذين المبدأين . فمبادرتها تقتضي منا الاحترام والتأييد .

وفي الوقت نفسه ، يحتفظ أعضاء الامم المتحدة باهتمام خاص ومشروع بما يحدث في هايتي . وقد دل على ذلك تقديمهم المساعدات الانتخابية في كانون الاول/ديسمبر الماضي . ونيوزيلندا تهتم اهتماما مباشرا وأساسيا بدور الامم المتحدة في صون مصالح الدول الصغيرة . ونحن نتشاطر في هذا مع جميع بلدان المنطقة التي تقع فيها هايتي .

ونعتقد أن الامم المتحدة التي ساعدت في إقامة حكومة ديمقراطية في هايتي ، ينبغي أن تواصل اهتمامها النشط باستعادة الديمقراطية الى ذلك البلد والدعم الكامل للجهود التي تبذلها منظمة الدول الامريكية . ونحن سنؤيد كل الجهود المبذولة للتوصل الى توافق آراء سريع بشأن مشروع القرار المعروض علينا الآن .

السيدة ديالو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن السنغال ، وهي بلد يعشق القانون والحرية والديمقراطية ، ملتزمة التزاما عميقا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وذلك لاقتناعها بأنه يجب على كل شعب أن يختار بحرية شكل الحكومة والمؤسسات التي يعتزم باستقلال تام أن يمارس عن طريقها سياساته الداخلية والخارجية . ولكن السنغال لا يمكن أن تبقى غير مبالية بمعاناة شعب من الواضح أنه حُرم من ممارسة حقوقه وحرياته الاساسية . وهذا يصلح أيضا بالنسبة الى شعب هايتي الذي نجد العديد من مواطنيه الذين هربوا من الاستبداد والديكتاتورية قد وجدوا طيلة عقود الضيافة في السنغال .

ولهذا يساور حكومة السنغال قلق بالغ إزاء الوضع الراهن في هايتي ، حيث أنه منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، سُلبت بوحشية من شعب هايتي الصديق والاخوي آماله المشروعة في بناء ديمقراطية كان قد كسبها بعد تضحيات عديدة بمساعدة المجتمع الدولي ، ولا سيما الامم المتحدة . فالامم المتحدة في نهاية المطاف هي التي جعلت من الممكن ، في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢ المؤرخ ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أي قبل ما يناهز السنة ، إجراء عملية انتخابية ديمقراطية أدت الى انتخابات حرة وعادلة وديمقراطية في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، انتخب فيها الرئيس أريستيد .

ومن الواضح أن للجمعية العامة مصلحة أصيلة في العمل من أجل إعادة الشرعية الدستورية الى هايتي بأسرع ما يمكن . وهذا التصرف له ما يبرره وخاصة أن شعب هايتي نفسه ، ومن خلال ممثليه الحقيقيين والشرعيين ، عارض أعمال العنف التي أسفرت عن حدوث انقلاب في ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي ، وطلب صراحة المساعدة من المجتمع الدولي ، ولا سيما الامم المتحدة ، لاستعادة حريته . ولحسن الحظ قررت جمعيتنا العامة

بعد منظمة الدول الامريكية ومجلس الامن ، أن تدرج في جدول أعمالها لهذه الدورة بندا إضافيا عن هذه الحالة ، وأن تنظر فيه سريعا بإمعان واهتمام .

لذلك ، اغتنم بالنيابة عن حكومة السنغال هذه الفرصة لكي نعرب بادئ ذي بدء عن تعاطفنا العميق مع شعب هايتي الذي فَقَد ، في ما يشهده حاليا من فوضى وأعمال عنف ، عددا كبيرا من أبنائه . وأود أن أقول أيضا بوضوح وحزم إننا ندين بشدة الإخلال بالشرعية الدستورية في هايتي .

وتؤيد السنغال أيضا استعادة الحرية واحترامها في هايتي ، بغية أن تحتل الديمقراطية وحقوق الإنسان محلها اللائق في ذلك البلد مرة أخرى حتى يستطيع شعبه ، الذي عانى فعلا الكثير من الديكتاتورية ، أن يستعيد في نهاية المطاف ، وبصورة دائمة لا يمكن عكسها ، حقه السيادي في أن يقرر بحرية مستقبله ومستقبل أبنائه وبناته ويكرّس نفسه للتنمية .

إن حكومة السنغال إذا عازمة على تأييد الإجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية ، وتدعو منظمة الامم المتحدة الى دعم الجهود التي ستبذل كي توضع الإجراءات موضع التنفيذ . لذلك سيؤيد وفد السنغال مشروع القرار المعروض علينا .

وساختم بالإعراب عن الامل في أن تستجيب جمعيتنا لتطلعات شعب مسحوق يود البعض أن يحطّمه ، وفي أن تفعل ذلك بأن تترجم بإجراءات محددة هذه الآراء المعرب عنها على نطاق واسع في المناقشة العامة لهذه الدورة من أجل نظام دولي جديد يقوم على السلم والامن والتضامن واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان الاساسية . وبذلك ، ستجنب جمعيتنا شعب هايتي مزيدا من المعاناة وستمكّن الامم المتحدة من تعزيز مصداقيتها المستعادة حديثا في عالم يتعين عليها من الآن فصاعدا الاضطلاع فيه بدور هام يرتكز على الثقة ، بغية إقامة تعاون دولي خال من الصراعات المهلكة ، عالم يتوجه أساسا الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، يود وفدي أن يهنئكم بمناسبة إدراج البند ١٤٥ المتعلق بأزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي على جدول أعمالنا .

لقد عبر المجتمع الدولي عن تأييده للعملية الديمقراطية في هايتي باتخاذ الجمعية العامة دون تصويت للقرار ٣/٤٥ المعنون "تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي" بتاريخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . ومكن هذا القرار ذلك البلد من أن يقيم مؤسسات ديمقراطية برئيس منتخب بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ عن طريق اقتراع عام مباشر وبأغلبية ساحقة بلغت ٦٧ في المائة من أصوات الناخبين في الاقتراع الأول . وأصبح الأب جان برتراند اريستيد أول رئيس منتخب بصورة ديمقراطية في هايتي منذ عدة عقود .

إن التطور الإيجابي للحالة السياسية في هايتي التي ظلت لفترة طويلة خاضعة لدكتاتورية لا ترحم ، كان في واقع الأمر يتمشى مع أحد الاتجاهات الأساسية في عصرنا صوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

بيد أن الانقلاب الدموي الذي حدث بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أوقف بوحشية العملية الديمقراطية التي كانت طيلة بضعة أشهر تجري قدما في هايتي ، ودفعت الرئيس الدستوري جان برتراند اريستيد الى اللجوء مؤقتا الى فنزويلا .

وتبين الجمعية العامة مرة أخرى ، بنظرها في موضوع "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" ما تتمتع به من أهمية بين أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، فمن بين أهدافها صيانة السلم والأمن الدوليان عن طريق تعزيز وحماية الحقوق الأساسية بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية ، والدفاع عن هذه الحقوق .

وتمثل الأحداث التي جرت في هايتي في الأسبوعين الماضيين سابقة خطيرة بالنسبة لمستقبل تطور الديمقراطية في العالم وتبين بجلاء أن الديمقراطية لا تزال هشة في بلداننا .

ولهذا لم تتردد حكومتي في إعلان موقفها المؤيد لاستعادة النظام الدستوري الذي انتهك على هذا النحو الصارخ بأن أصدرت بتاريخ ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ الإعلان الذي سأتلوه عاليا :

"بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ علم المجتمع الدولي بذهول وسخط نبأ الانقلاب الذي حدث في جمهورية هايتي والذي يهدد عملية إضفاء الطابع الديمقراطي التي ساعدت في نهاية المطاف في الاشهر القليلة الماضية في إنقاذ شعب ذلك البلد من دكتاتورية لا ترحم استمرت فترة طويلة .

"وتعلن حكومة جمهورية بنن مرة أخرى عن اخلاصها الكامل لمُثُل الديمقراطية ، وتدين بشدة ووضوح الإنقلاب باستخدام القوة ، الذي يتعارض مع مسار التاريخ ، والذي أحبط بقسوة آمال شعب قريب من شعب بنن من الناحيتين التاريخية والثقافية .

"إن حكومة بنن ، إدراكا منها للطبيعة ، التي لا يمكن عكس مسارها ، لمسيرة الشعوب في جميع أنحاء العالم صوب الديمقراطية والتقدم ، ترغب بإخلاص في أن تعود بسرعة الحياة الدستورية في هايتي ، وبصفة خاصة أن يعود الرئيس جان برتراند اريستيد الى منصبه ، وأن تتوطد من جديد جميع المؤسسات الديمقراطية .

"وفي هذه المناسبة ، تؤكد حكومة جمهورية بنن من جديد تضامن شعب بنن مع شعب هايتي ومع جميع الشعوب الأخرى في افريقيا وفي العالم ، التي تكافح من أجل الحرية والديمقراطية وتحثها على أن تتوخى المزيد من الحذر" .

واستنادا الى هذا الإعلان يود وفدي بالنيابة عن شعب وحكومة بنن أن يؤكد من جديد تأييده لقرار منظمة الدول الامريكية والتزامه الكامل بمُثُل الديمقراطية .

وعلى أي حال ، من الواضح أن الهدف الوحيد لهذا الانقلاب هو إقحام الشعب الهاييتي مرة أخرى في قبضة دكتاتورية دموية شاذة بعد أن تخلص لتوه من ليل طويل

لحكم لا يرحم هو حكم الماكوت المرعب . ويكمن الدليل على هذا في أن انتهاكات حقوق الإنسان وقتل مئات المواطنين ارتكبها أتباع الجنرال سدراس .

ولهذا ، فإن الانقلاب الذي حدث في ٣٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يعتبر اعتداء على سيادة شعب هايتي ، كما أن تقديم الزمرة العسكرية الحاكمة لانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة يعتبر ببساطة وصمة عار مغالطة ترمي الى تبرير عمل غير شرعي وغير مقبول في نهاية القرن العشرين .

وعلى هذا الأساس نؤيد التدابير التي تستهدف الإبقاء على المقاطعة الاقتصادية التي قررت منظمة الدول الامريكية فرضها على هايتي حتى يعود النظام الدستوري .

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على الزمرة العسكرية الحاكمة حتى تضع في أسرع وقت ممكن حدا لمغامرتها السياسية . لقد عانى الشعب الهاييتي الكثير ، وهو يتطلع الآن الى السلم والرفاه والتقدم .

وما فتئ وفدي مقتنعا بأنه دون ديمقراطية لا يمكن أن يحل سلم ، ودون سلم لا يمكن أن تتحقق تنمية اجتماعية واقتصادية حقه تحقق الرفاه للإنسان .

أخيرا يود وفدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/46/L.8 الذي قدمه وفد هندوراس وآمل أن يعتمد دون تصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التأييد الذي أعرب عنه المتكلمون السابقون لاستعادة الديمقراطية في هايتي أمر يثلج صدورنا . فالتقدم نحو الديمقراطية في كل مكان ، وبصفة خاصة في نصف الكرة هذا ، كان ملحوظا ونحن مقتنعون بأن هذا التقدم سيستمر . وعلى العكس من ذلك فإن الرجال المسلحين الذين قاموا على نحو مؤقت وغير مشروع بالاستيلاء على السلطة في هايتي يسيرون ضد تيار التاريخ . هذه المجموعة الصغيرة ينبغي ألاّ تكون لها الغلبة على أكثر من مليون ونصف مليون فرد شاركوا في انتخابات حرة ونزيهة رصدت دوليا في هايتي . وسوف تنتصر الديمقراطية والنظام الدستوري ، وأهم من ذلك كله شعب هايتي .

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

إن الولايات المتحدة تدين الهجوم على الحكومة التي انتخبت على نحو ديمقراطي في هايتي وعلى شعب هايتي الذي انتخب هذه الحكومة ، كما اننا ندين أعمال القتل والعنف التي ارتكبت ضد الابرياء .

إن الولايات المتحدة لن تعترف على الإطلاق بالمجلس الذي عين نفسه والذي اغتصب على نحو غير مشروع السلطة في هايتي . ولن نعترف أيضا بأي حكومة أخرى قد تنشأ عن هذه الحالة غير الشرعية .

لقد حان وقت العمل الجماعي . وقد تصرفت منظمة الدول الامريكية على نحو فوري وحاسم لاستعادة الديمقراطية في هايتي . إننا نؤيد تمام التأييد مطالب منظمة الدول الامريكية بالعودة الفورية للحكم الدستوري الشرعي للرئيس اريستيد ، تلك المطالب التي تكررت في القرار الذي اتخذته منظمة الدول الامريكية على المستوى الوزاري بتاريخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر الماضي . وهذا القرار ضمن أمور أخرى .

يدين بقوة استخدام العنف والقسر العسكري ، والقرار بالاستبدال غير المشروع للرئيس الدستوري لهايتي ؛

ويعلن أن أي حكومة تنشأ عن هذه الحالة غير الشرعية لن تكون مقبولة ؛

ويحث الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية على أن تجمد فورا أموال دولة هايتي وأن تفرض حظرا تجاريا على هايتي ، باستثناء المساعدة الإنسانية التي ينبغي توجيهها عن طريق الوكالات الدولية أو المنظمات غير الحكومية ؛

ويقبل طلب الرئيس اريستيد بتشكيل بعثة مدنية لإعادة إنشاء وتعزيز المؤسسات الدستورية في هايتي ؛

يُطلب إلى الامين العام لمنظمة الدول الامريكية أن يُبقي على قنوات الاتصال مفتوحة بالمنظمات المشكّلة ديمقراطيا ، ومع غيرها من القطاعات في هايتي ، من أجل تيسير إجراء حوار بهدف كفالة توفير الوسائل والضمانات التي تجعل بالإمكان عودة الرئيس أريستيد إلى منصبه .

بالإضافة إلى ذلك ، اتخذت منظمة الدول الامريكية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر على مستوى الوزراء قرارا :

يوصي بأن تعلق الدول والمنظمات الدولية المساعدة لهايتي ؛

ويوصي الدول بعزل هايتي دبلوماسيا ؛

ويدعو جميع الدول الاعضاء إلى التوقف عن نقل المساعدة العسكرية أو المتصلة بالشرطة وأسلحة وذخائر إلى هايتي ؛

ويحث الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تأخذ في اعتبارها روح وأهداف قرار منظمة الدول الامريكية .

والولايات المتحدة تؤيد بقوة جهود منظمة الدول الامريكية الرامية إلى حل الأزمة في هايتي ، ونؤيد تأييدا تاما القرارين اللذين اتخذتهما منظمة الدول الامريكية . وقد أوقفت حكومتي المساعدة لهايتي ، وجمّدت ممتلكات دولة هايتي في بلدنا وتتخذ خطوات لتنفيذ الاحكام الاخرى المنصوص عليها في قراري منظمة الدول الامريكية . وتتخذ حكومات أخرى خطوات مشابهة . وتدعو الولايات المتحدة جميع الدول الاعضاء والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى اتخاذ تدابير تتمشى مع أحكام قراري منظمة الدول الامريكية .

تؤيد أيضا حكومتي بقوة مشروع القرار A/46/L.8 ، المعروض على الجمعية العامة . في الواقع لمشروع القرار أهمية خاصة . فالامم المتحدة مؤهلة بصورة خاصة للتكلم عن هذه الأزمة ، لأن فريق المراقبة التابع للامم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي قام بدور رئيسي في إعادة الديمقراطية إلى هايتي .

يتعين على الامم المتحدة والعالم بأسره إرسال رسالة واضحة إلى تلك المجموعة

الصغيرة التي استولت على السلطة في هايتي : إن نظامكم غير شرعي . وانه لا مكان لـه في نصف الكرة الغربي ولا في المجتمع الدولي . وإلى أن تُستعاد الديمقراطية ستعاملون في نصف الكرة هذا كمنبوذين - دون مساعدة ودون أصدقاء ودون مستقبل .

وإلى شعب هايتي نرسل الرسالة التالية : لا تيأسوا . إنكم لستم وحدكم . إن شعوب العالم معكم .

تدعو حكومتي أيضا كل الشعب في هايتي من عسكريين ومدنيين ، بغض النظر عن مذاهبهم السياسية ، إلى الامتناع عن جميع أعمال العنف . وكما قال وزير الخارجية بيكر في ٢ تشرين الاول/اكتوبر في الاجتماع الوزاري لمنظمة الدول الامريكية ،

"... إن العنف لا يولد إلا مزيدا من العنف ، وإن الطريق إلى العدالة تكمن في حكم القانون لا في اللجوء إلى العنف" .

لم يحمل شعب هايتي على حقوقه الديمقراطية من خلال الانتخابات التي أجريت بمساندة دولية لم يسبق لها مثيل إلا في العام الماضي . فالامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية والمجتمع الديمقراطي العالمي ساعدت في رصد العملية الانتخابية والتحقق من انها كانت عملية غير مقيدة وحرة ونزيهة . واختار شعب هايتي بأغلبية ساحقة جان برتراند أريستيد . إنه رئيس هايتي المنتخب ديمقراطيا . وفي ٣ تشرين الاول/اكتوبر اخبر مجلس الامن في بيان بليغ وهام بالاحداث الخسيسة التي تدور في بلده . وإنه يستحق وحكومته دعمنا .

والاستيلاء غير الدستوري والعنيف على السلطة من جانب مجموعة صغيرة من الرجال المسلحين يحرم شعب هايتي من حقه في تقرير المصير وينتهك حقوق الانسان الاساسية لشعب هايتي . يجب ألا يُسمح لهذا العمل العنيف وغير القانوني أن ينجح . فحقوق شعب هايتي باسره غير القابلة للتصرف في الديمقراطية وفي الحكم الدستوري يجب أن تستعاد .

السيد إيلياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه المناسبة الهامة يشرفني أن أتكلم بإيجاز نيابة عن الدول النووية الخمس : أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

قبل عام تقريبا اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٥/٢ بتقديم مساعدة انتخابية إلى هايتي . وبذلك أكد المجتمع الدولي من جديد على الحق السيادي لشعب هايتي في اختيار حكومته في انتخابات حرة ونزيهة . وقد ووفق على خطة محددة للمساعدة الانتخابية اشتملت على إيفاد بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة .

بصورة عامة أجريت العملية الانتخابية بحرية ونزاهة كاملة وعلى نحو مُرض . ونُصِّب الرئيس المنتخب حديثا على النحو المناسب في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ . ومشاركة الأمم المتحدة النشطة في المساعدة في العملية الانتخابية تفرض علينا نحن الدول الأعضاء مسؤولية خاصة عن تعزيز الديمقراطية في هايتي .

تشجب الدول النوردية بقوة الانقلاب ضد حكومة هايتي الشرعية . فإرادة شعب هايتي ، التي عبَّر عنها في انتخابات حرة ونزيهة ، يجب أن تُحترم . والدول النوردية تطالب بالعودة الفورية إلى سلطة القانون وإلى استعادة السلطة الديمقراطية في هايتي . ونحن نتطلع إلى التطبيق التام للدستور الوطني ، وإلى وضع نهاية فورية لجميع أعمال العنف والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في هايتي .

أحاطت الحكومات النوردية علما بارتياح بالادانة القوية للانقلاب في هايتي من جانب دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وباتخاذ قراري منظمة الدول الأمريكية تكون دول المنطقة قد اتخذت تدابير محددة وبنَّاءة تستهدف إعادة النظام الدستوري . ونحن نأمل ونتوقع أن تثمر هذه المساعي الإقليمية وأن تؤثر على مجرى الأحداث في هايتي تأثيرا حاسما . لنتذكر أيضا أن هذه الأحداث الهامة في هايتي تنطوي أيضا على مسائل مبدئية أساسية تؤثر في النهاية على موقف الديمقراطية في كل مكان . يتعين عدم كسر الاتجاه العالمي القوي الحالي نحو الديمقراطية .

في ضوء هذه الملاحظات ، ترحب حكومات البلدان النوردية بإدراج بند جديد في جدول الأعمال تحت عنوان "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" .

ونحن نثق بأن مشروع القرار المتصل بهايتي الوارد في الوثيقة A/46/L.8 سيعتمد بتوافق الآراء .

السيد مولتربي (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشيد بزميلي الممثل الدائم لهندوراس ، بوصفه رئيسا لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، على الطريقة الخبيرة التي أدار بها مداولاتنا لتمكين المجموعة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المتصل بأزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي . ووفدي يؤيد تأييدا تاما بيانه الذي ألقاه باسم المجموعة . وتتشاطر جزر البهاما كليا الآراء التي أعرب عنها وزير خارجية دومينيكا باسم مجتمع منطقة البحر الكاريبي والسوق المشتركة .

وجزر البهاما ، إدراكا منها للحاجة الماسة إلى استعادة النظام الدستوري إلى هايتي ، أيدت قرار منظمة الدول الأمريكية وستؤيد مشروع القرار المعروض حاليا على الجمعية العامة . وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتكلم بثقة ، فإننا متفائلون بأن الانتخابات الحقيقية التي أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة ستعطي شعب هايتي الديمقراطية التي راغت منه طيلة عقود . لذلك ، أيدت حكومة جزر البهاما بقوة العملية الانتخابية في مجموعة منطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة .

ومن المفهوم أننا نشعر الآن بجزع بسبب الانصراف مؤخرا عن الحكومة الدستورية في هايتي . ولم يحدث هذا إلاّ بعد سبعة أشهر من تنصيب رئيس للجمهورية تحققت من انتصاره الانتخابي أفرقة مراقبين وفّرتهم الامم المتحدة وعدد من المنظمات دون الإقليمية أو المنتمية الى نصف الكرة . وتتوق جزر البهاما بشكل خاص الى التوصل الى حل سريع وسلمي للأزمة القائمة في هايتي حتى يمكن أن يوضع حد للمعاناة المجددة لشعب هايتي ، وأن تستأنف مرة أخرى الخطوات الاولى غير المؤكدة صوب تحقيق الديمقراطية والتنمية ، وهي الخطوات التي بدئت في شهر شباط/فبراير من العام الحالي .

ونظرا لأن جزر البهاما تعد من أقرب الدول المجاورة لهايتي فقد أصبحت تشعر بحساسية خاصة حيال مصير شعب هايتي . إلاّ أننا مضطرون لأن نحيط هذه الجمعية علما بأن التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية التي ستفرض على هايتي نتيجة للقرارات التي تتخذها منظمة الدول الامريكية وهذه الجمعية العامة ستكون لها آثار خطيرة على جزر البهاما . والاستنتاج الذي لا يمكن الإفلات منه هو أن هذه التدابير ستكون آثارها على شعب هايتي الفقير أقوى من آثارها على العسكريين . ومما لا ريب فيه أن البحث عن حلول لتخفيف حدة الضائقة الاقتصادية والصراع الداخلي سيؤدي الى نزوح أعداد هائلة من الاشخاص الى البلدان المجاورة . ولأكثر من ثلاثة عقود ما فتئت جزر البهاما تعتبر المحطة الأولى التي يختارها أولئك النازحون ، ثم أصبحت بالإضافة الى ذلك الممر المفضل لعبور الآلاف من أبناء هايتي الذين هربوا من وطنهم بحثا عن حياة أفضل وأكثر أمانا في الخارج .

وفي أوائل عام ١٩٨٧ ، قدرت مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه يوجد نحو ٠٠٠ ٤٠ شخص من أبناء هايتي في جزر البهاما ، معظمهم يقيم إقامة غير قانونية ودون أي وثائق . وهم يشكلون حوالي ١٧ في المائة من سكان جزر البهاما البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٣٠ نسمة ، ولا تزال تقديرات هذه الاعداد في تزايد مستمر اليوم . ونظرا لأن جزر البهاما دولة أرخبيلية نامية صغيرة لديها قاعدة محدودة للموارد ،

فإنها ما فتئت تسعى لمعالجة هذه المشكلة بطريقة إنسانية للغاية وعلى أساس التعاون والاحترام المتبادلين مع ذلك البلد الكاريبي الشقيق .

وتحقيقا لهذه الغاية عقدت جزر البهاما مؤخرا جدا أول جولة محادثات على مستوى عال مع حكومة الرئيس أريستيد بهدف وضع استراتيجية مشتركة لإعادة هذه الاعداد الكبيرة من مواطني هايتي الذين يقيمون بشكل غير قانوني الى وطنهم . وقد انتهت هذه المحادثات التي جرت في مدينة ناسو قبل أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر مباشرة ، وكان من المقرر أن تعقبها جولة ثانية في مدينة بورت أو برينس . وكانت تراودنا آمال عريضة في إمكانية التفاوض للتوصل الى اتفاق ناجح . وقد اصبح مستقبل هذه المحادثات تكتنفه حالة خطيرة من عدم اليقين .

وفي جهد يرمي الى مساعدة الدولة الكاريبية الشقيقة ، مافتئت جزر البهاما تدعم التدفق القانوني للمهاجرين ، وستواصل فعل ذلك مستقبلا . إلّا أن الواقع هو أن نزوح أبناء هايتي الذي يتم بشكل غير قانوني ودون وثائق يشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا ضخما على جزر البهاما . ويتجلى هذا العبء في المطالب الملزمة على قطاعات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية . وبالرغم من ذلك ، فإن بلدي يبذل قصارى جهده من أجل كفالة الوفاء بمسؤولياته تمشيا مع التزامات حقوق الإنسان الدولية .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن موارد جزر البهاما غير كافية للصمود أمام أي تدفق مجدد للمهاجرين بشكل غير قانوني دون أن يشكل ذلك تهديدا خطيرا للرفاه الوطنية . وقد بلغت القدرة الاستيعابية لجزر البهاما ذروتها منذ أمد طويل ، وهي لم تعد ببساطة قادرة على استيعاب أي مهاجرين جدد .

ولم تعد عملية وضع نهج شامل لحل مشكلة هايتي أمرا له ما يبرره فحسب ، بل انها أصبحت أمرا حتميا أيضا . ولا بد من أن يواكب عملية استعادة النظام الدستوري في هايتي تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة لها . وينبغي أن تؤكد هذه الاستراتيجية ليس فقط على الديمقراطية ، بل على التنمية أيضا .

إن البابا يوحنا بولس الثاني ، وهو من أكبر دعاة السلم في العالم ، قال هو نفسه من هذه المنصة "إن التنمية اسم آخر للسلم" . وتتشاطر جزر البهاما هذه الفلسفة . وهي ما فتئت تدعو باستمرار الى وضع برنامج شامل لتقديم المساعدة الى هايتي ، وذلك لصالح السلم في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية . وسنواصل تقديم الدعم الكامل لاي أو كل جهد يبذله المجتمع الدولي في سبيل وضع هايتي على الطريق الصحيح لتحقيق النمو والتنمية والسلم .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد علمنا - في الاتحاد السوفياتي - بقلق بالغ أنه نتيجة لانقلاب عسكري وقع في هايتي يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر تمت الإطاحة بحكومة الرئيس أريستيد ، وهو أول رئيس للجمهورية ينتخب بالوسائل الديمقراطية والقانونية في نهاية العام الماضي . وكانت هذه الاعمال المنافية للدستور ، التي ارتكبتها مجموعة من العسكريين ، تمثل تحديا لمكانة وسلطة الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية اللتين تمت تحت إشرافهما وبمساعدتهما العملية الانتخابية في هايتي . وقد أدينت تلك الاعمال المنافية للدستور والتي قام بها المتآمرون في ذلك الانقلاب الذي راح ضحيته ليس فقط المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد ، بل أيضا مواطنون مسالمون وأبرياء - وتجلّت هذه الإدانة المدوية والاجماعية بوضوح تام خلال اجتماع مجلس الامن الذي عقد يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر وفي البيانات التي صدرت عن عدد من المنظمات الإقليمية والدول فرادى .

وفي رأينا أن الموقف المبدئي الذي اتخذه أعضاء منظمة الدول الامريكية يستحق أقصى درجات التأييد . فقد وافقوا في اجتماع خاص عقدوه على مستوى وزراء الخارجية على قرارات وصفت فيها الاحداث التي وقعت في هايتي بأنها انتهاك صارخ وعنيف وغير مشروع لعملية الممارسة القانونية للسلطة التي تولتها الحكومة الديمقراطية لذلك البلد . وفي هذه القرارات أوضحت دول أمريكا اللاتينية عددا من التدابير العاجلة التي تستهدف الاستعادة الفورية للوضع الشرعي والدستوري

في هايتي . ونرى أن الجهود التي بذلت على الصعيد الإقليمي ينبغي أن تعززها السلطة السامية للامم المتحدة .

ومن حق شعب هايتي الذي عانى طويلا أن يعوّل على تضامن المجتمع الدولي . الذي لا نشك في أنه سيُلقي بثقله دفاعا عن منجزاته الديمقراطية . ولهذا التضامن والدعم أهمية عالمية تتجاوز حدود هذه الحالة بالذات . فقد أوضحت الاحداث الاخيرة بجلاء تام أن العالم دخل عهدا جديدا يجري فيه الاعتراف بشكل متزايد بأن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل أحد المبادئ الاساسية لتطور الدول والتفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي دفاعا عن الشرعية القائمة على التعبير الحر عن إرادة الشعوب ، ويصبح عاملا هاما في الحياة الدولية المعاصرة .

وقد أثبتت الاحداث التي وقعت في هايتي ضعف العملية الديمقراطية أمام قوة الاسلحة ، وأكدت الاهمية الكبرى للمعارضة الدولية للاعمال غير الشرعية واللاإنسانية التي تقوض النظام الدستوري في أي مكان تحدث فيه هذه الاعمال .

ويدين الاتحاد السوفياتي بقوة الاعمال المنافية للدستور التي وقعت في هايتي ، وسبّبت خسائر في الارواح ، وانتهكت العملية الديمقراطية في ذلك البلد التي تدعمها أغلبية شعب هايتي . ويحدونا الامل في أن يتوقف العنف فورا وأن تتم الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في هايتي .

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يؤيد وفدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لهولندا نيابة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها .

ومن دواعي اغتباط فرنسا أن الجمعية العامة أدرجت على جدول أعمالها بندا مكرسا لأزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي ؛ ويسرها أيضا أن جمعيتنا تستعد ، بناء على اقتراح من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأن تتخذ ، وأرجو أن يكون ذلك بتوافق الآراء ، قرارا تشارك فرنسا في تقديمه ، يدين هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان ، ويطالب بعودة الديمقراطية وسيادة القانون الى ذلك البلد ، ويؤيد جهود منظمة الدول الأمريكية .

لقد أدانت السلطات الفرنسية في لهجة شديدة ، الانقلاب إثر وقوعه مباشرة ، وطالبت بإعادة حكومة هايتي الشرعية فورا . ونددت فرنسا بقوة بالقرار غير الشرعي الذي اتخذته السلطات في بورت او برينس والخاص بتعيين "رئيس مؤقت للجمهورية" مما يشكل انقلابا ثانيا "ذا صفة دستورية زائفة" . فتلك الحكومة المنبثقة عن ردة الجيش تفتقر تماما ، في نظرنا ، الى الشرعية . والرئيس اريستيد الذي تولى السلطة العام الماضي بعد حصوله على أغلبية ساحقة في انتخابات حرة وديمقراطية أشرفت عليها الأمم المتحدة وكفلتها ، هو وحده الذي يجسد النظام الدستوري الشرعي . ولا بد أن يتسنى له ، بأسرع ما يمكن ، العودة الى مباشرة مهامه العليا . وأود في هذا المقام أن أشيد بشجاعته وتفانيه في سبيل شعب هايتي وتصميمه على إقرار الديمقراطية في بلده الأمر الذي تبدى بوضوح في كلمته أمام مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/اكتوبر .

إن المجتمع الدولي لم يقف مكتوف اليدين في مواجهة ما شهدته هايتي في ٣٠ أيلول/سبتمبر من انتهاك للديمقراطية وحقوق الإنسان . ولقد اتخذت ، دونما إبطاء ، وفي جميع أنحاء العالم ، تدابير عديدة لعزل تلك السلطة المفروضة بحكم الأمر الواقع . ففيما يتعلق بنا ، أوقفت فرنسا على الفور معونتها الثنائية ،

باستثناء ما يتسم منها بطابع إنساني بحت . وكما أشار الممثل الدائم لهولندا ، اتخذت أيضا ، المجموعة الاقتصادية الأوروبية تدابير أخرى .

أما عن وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية ، فقد أكدوا ، باتخاذهم قرارين بالإجماع ، وبإيفادهما بعثة الى موقع الاحداث ، مساندتهم للسلطة الشرعية . ولقد طالبوا بالأمس فقط بتدابير أخرى هي تجميد الدول الأعضاء فورا لأرصدة دولة هايتي ، وفرض حظر تجاري ، مع استثناء الدواعي الإنسانية ، وتشكيل بعثة مدنية تكلف بإقرار الديمقراطية وتعزيزها في هايتي . وبلدي يؤيد تأييدا مطلقا تلك التدابير وهو يطبق بالفعل العديد منها ويرجو أن تأخذ بها الدول الأعضاء على نطاق واسع .

ويحدوني وطيد الأمل أن تسفر هذه التعبئة في صفوف المجتمع الدولي ، والتي ستجسدها الجمعية العامة رسميا باعتمادها مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ، عن الآثار المنشودة . ولا بد من ممارسة أقصى الضغوط على السلطات المفروضة على هايتي بالقوة ، لكفالة العودة الى سيادة القانون واحترام إرادة شعب ذلك البلد .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من سخريات الحياة أن أحداثا لها نفس المغزى تتزامن بين الغينة والأخرى . ونحن اليوم بصدد حالة من هذا النوع . ذلك أن اللجنة الرابعة اجتمعت هذا الصباح لتناقش بندا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعملية إنهاء الاستعمار . واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري منعقدة الآن لتحتفل بيوم التضامن مع السجناء السياسيين بجنوب افريقيا . ونجتمع في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للنظر في أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي ، حيث الشعب بأكمله واقع حاليا في أسر سياسي .

أما المغزى الرمزي لما تقدم فيكمن في حقيقة أن شعب هايتي هب منذ مائتي عام مضت في ثورة على الاستعمار تعد من أولى الثورات الفاجعة في هذا المضمار ، وقد كانت في الوقت ذاته ثورة على الاسترقاق وعلى الظلم المتجسد في استعباد أي إنسان بسبب لون بشرته . وفي أعقاب تلك الثورة الاجتماعية الناجحة ، ناء شعب هايتي ، رغم أنفه ، ودونما ذنب اقترفه ، تحت وطأة الحرمان والمعاملة الوحشية على امتداد

فترات طويلة وعصيبة . والآن ، أقصت مجموعة من السفاحين المسلحين حلمهم بالعدل والديمقراطية بعيدا عن الواقع* .

ولا يسعنا نحن أعضاء المجتمع الدولي أن نرد الى شعب هايتي حلمه ولا أن نعيد السلطة السياسية الشرعية الى ذلك البلد . فالحرية ليست ، على كل ، هبة ينعم بها الغير على شعب ما . والديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تفرض على أي بلد من خارج حدوده ، إنما يجب أن يغرس بذورها ويغذيها ويرويها أبناء وبنات ذلك البلد .

بيد أن للمجتمع الدولي دورا بالغ الاهمية . إذ يمكننا بل وينبغي لنا أن نمد شعب هايتي بدعم وتشجيع خالصين . ومن الحقيقي أن الانقلاب على رئيس هايتي المنتخب بصورة شرعية يبدو مسألة داخلية . ولكن قد لا يتسنى لمن اعتدوا على ديمقراطية هايتي الفتية النجاح في التصدي لما يواجهونه من معارضة شعبهم إلّا إذا سمحنا لهم بذلك .

ويجب علينا أن نستمر في عزل من اغتصبوا السلطة في هايتي . فهذا التزامنا الاخلاقي . إن شعب هايتي ليس مسلحا بالطائرات . إنه ليس مسلحا بالدبابات . ليس مسلحا بالمدافع . إنه مسلح ، بدلا من ذلك ، بأشياء أهم وأقدر على بث الرعب في نفوس الطغاة في شتى الانحاء . إنهم مسلحون بالشجاعة . إنهم مسلحون بالحقيقة . إنهم مسلحون باليقين . إنهم مسلحون باليأس الذي قد يفضي الى التهور وبمعرفة أن مستقبل بلدهم وأبنائهم يتأرجح في إحدى كفتي الميزان .

وكما كان المجتمع الدولي يقف الى جانب شعب جنوب افريقيا ، ويقف الى جانب الشعوب المستعمرة في كل أرجاء العالم ؛ وكما كان المجتمع الدولي يسعى الى كفالة العدل والمساواة لكل رجل وامرأة وطفل ، يجب علينا أن نؤازر شعب هايتي .

---

* عاد الرئيس الى معقد الرئاسة .

فأزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي هي بالنسبة لنا جميعا أزمة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولذا شاركنا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.8 . ولذا نقول اليوم في ختام بياننا في هذه اللحظة التاريخية : "نحن أيضا هايتيون" .

السيد درامي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يعيش شعب هايتـــي اليوم فترة من اصعب فترات تاريخه نتيجة لتدخل العسكريين الدموي في ٣٠ ايلـــول/ سبتمبر في بورت أو برينس . فبعد أن خضع ذلك الشعب لسنوات طويلة من الدكتاتوريـــة ، حصل لاول مرة على المؤسسات الديمقراطية في أواخر عام ١٩٩٠ وقد أتاح له ذلك اختيـــار ممثليه بحرية . وأدى ذلك الى انتخاب الاب جان برتراند أريستيد بأغلبية كبيرة ليـرأس دولة هايتي . وباركت الامم المتحدة الديمقراطية الفتية بإشرافها على هذه الانتخابـات الحرة .

وبالتالي إن الانقلاب الذي حدث في ٣٠ أيلول/سبتمبر يعد تحديا للمجتمـــع الدولي ، تحديا لا يمكن التغاضي عنه وينبغي الرد عليه فورا . والواقع أنه ليس هنـــاك ما يمكن أن يبرر هذا الاجراء غير الدستوري الذي يخالف تطلعات شعب هايتي القوية الـى الحرية والعدالة .

وينبغي أن يشجعنا الدور البناء الذي قامت به المنظمة في العملية الانتخابيـة في هايتي على الاضطلاع تماما بمسؤولياتنا عن استعادة السلطات الشرعية للبلـــد . وبتقديمنا الدعم الحاسم للشعب ولحكومة الرئيس جان برتراند أريستيد المنتخبـــة ديمقراطيا فإننا نساعد على عزل العصيان المسلح ونقطع الطريق على أي محاولة أخـــرى لتهديد المؤسسات الديمقراطية بالخطر .

وتدين حكومة مالي بشدة الانقلاب العسكري الذي وقع في هايتي ، انطلاقا مـــن إيمانها بتضحيات شعبنا في ٢٦ آذار/مارس من هذا العام لإقامة ديمقراطية حقيقية فـــي مالي وتطالب بالعودة الى حكم القانون واستعادة السلطات الشرعية ، وتعرب عـــن تأييدها للرئيس جان برتراند أريستيد ولشعب هايتي وتؤيد القرارات الشجاعة التـــي اتخذتها منظمة الدول الامريكية .

وعندما تكلمت في المناقشة العامة منذ بضعة أيام ، ناشدت المجتمع الدولـي أن يقوم بدور ملموس في تدعيم الديمقراطيات الناشئة . فالمشكلات الكثيرة التي لا بـــد أن تواجهها هذه الديمقراطيات تضعف من قدرتها على مواجهة الاعمال الضارة التي يرتكبها

الانتهازيون السياسيون الذين لا يكترثون بحقوق الانسان ولا بتحقيق مصالح اكثـــر لشعوبهم . ولذلك ، فعلينا ، ونحن نسعى الى إعادة الرئيس جان برتراند اريستيد الـــى بلاده فورا ، أن نضمن أيضا حصول حكومة وشعب هايتي على المساعدة المالية والاقتصاديـة والتكنولوجية الكبيرة .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد تاييد بلادي لاي عمل يستهدف إعادة الشرعيـة الدستورية الى هايتي ، وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي مشروع القرار المقدم من هنـدوراس والوارد في الوثيقة A/46/L.8 .

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نشهـد الآن تغيرات هامة في السيناريو العالمي . فقد حدث تحرك كبير نحو الديمقراطية والحريـــة واحترام حقوق الانسان على مستوى العالم كله .

وفي بلادي بنغلاديش تخلص شعبنا اخيرا من النظام الاوتوقراطي السابق الذي كـــان حكما يفتقر الى الشرعية . وهذه فرصة اخرى تتاح لي لان اذكر بشعور من العرفـــان العميق بالشهداء الذين بذلوا دماءهم لاستعادة حقوقهم السياسية الاساسية ، وبـــدور رئيسة وزرائنا الحالية المبدئي في ذلك النضال الدؤوب . واجريت اكثر الانتخابـــات حرية ونزاهة في شباط/فبراير من هذا العام وتولت رئيسة الوزراء السيدة خالدة ضيـــا مقاليد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في آذار/مارس ١٩٩١ - بعد انتخابات اجريت في ظل حكومة محايدة تماما . ونشكر المراقبين الدوليين الذين راقبوا هذه الانتخابات .

وبذلك اضيفت راية اخرى من رايات الديمقراطية الحقيقية الى المشهـــد العالمي . واود هنا ان استشهد بما قالته رئيسة وزرائنا في بيان اخير لها :

"إن سعادتنا اليوم تستمد زخما خاصا من التضحيات التي قدمهـــا شهداؤنا في سعيهم لتحقيق حلمهم بان يصبح استقلالنا الذي حصلنا عليه بمشقـــة له مغزاه ايضا لكل قطاعات الشعب . وقد تجسد هذا الحلم اليوم ونحن نسعى الـــى إقامة مجتمع ديمقراطي حقا" .

وقد تمكنت حكومة البيجوم ضيا من أن تواجه بشجاعة اسوأ إعصار يصيب بنغلاديش على الاطلاق في نيسان/ابريل من هذا العام بعد توليها مقاليد السلطة مباشرة لانها حكومة تستند الى الشعب . وقد هرع المجتمع الدولي لمساعدتها في هذه الساعات الحرجة ونحن مدينون له بالشكر .

إن رياح الحرية تجتاح الهياكل القديمة الحصينة في كل مكان . وقد سعدنا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في هايتي تحت اشراف الامم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وقد راقب المجتمع الدولي بارتياح العملية الانتخابية التي تمت بنجاح في هايتي .

ويجري اجتماعنا اليوم في ظل لحظة مفجعة في تاريخ هايتي . فقد مكنت التطورات الاخيرة في ذلك البلد بمثابة صدمة كبيرة للمجتمع الدولي . وتعرب بنغلاديش حكومة وشعبا عن عميق قلقها لإسقاط حكومة هايتي الشرعية المنتخبة ديمقراطيا باللجوء الى اسلوب غير دستوري ومرفوض تماما في تغيير نظم الحكم . لقد سلبت ولاية الشعب دون عقاب ، وهو عمل يستحق الادانة باقوى العبارات .

ونحن نأسف لاندلاع العنف وأعمال القمع ضد الابرياء . ولا يسعنا سوى أن نعرب عن أسفنا العميق لفقد الارواح البشرية في هايتي لإنها تذكّرنا بنضالنا الذي كلفنا بذل الارواح من أجل استعادة حق التصويت واختيار حكومتنا بإرادتنا الكاملة ، مما أنجزة شعبنا الممتلئ بالتصميم أخيرا . أننا في بنغلاديش ، وبصراحة ، لا يمكن أن نصبح أصدقاء لمن داسو بالاقدام على حكومة منتخبة ديمقراطيا عن طريق استخدام أساليب غير دستورية .

وقد اعتمدت منظمة الدول الامريكية عددا من التدابير التي ترمي الى استعادة الديمقراطية والحكومة الشرعية سلميا في هايتي . وتشيد بنغلاديش بتلك الجهود ، ويحدونا الامل في أن تؤدي تلك المبادرات الى جانب الدعم الذي لا يتوقف من جانب المجتمع الدولي الى اعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في هايتي الى الحكم بسرعة ، ومن ثم تحقيق السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعب هايتي الصديق .

السيد لونشون (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعرب عن التقدير لجميع الوفود الحاضرة التي أعربت عن تأييدها لنا في هذه الأيام العصيبة . كما أود أن أشكر المجموعات الاقليمية وكل من تناولوا الكلمة هذا الصباح . وأود أن أشكر بوجه خاص مجموعة أمم أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ولا سيما رئيسها ممثل هندوراس السفير فلوريس برموديز .

في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي ، استقبلت الجمعية العامة بالترحاب رئيس جمهورية هايتي المنتخب ديمقراطيا ، القس جان برتراند اريستيد . واليوم ، يوجد الرئيس اريستيد في كراكاس بفنزويلا منفيا عن الأرض التي ولد فوقها ومجردا من منصبه ، في أعقاب انقلاب عسكري وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي ، أي بعد أربعة أيام من عودته من الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي أخاطب فيه الجمعية العامة ، ترزح هايتي تحت أقدام عصبة عسكرية لا تقيم وزنا للحياة أو الملكية أو الرأي العام الوطني أو الدولي . فمنذ الانقلاب العنيف الذي وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ، اجتاحت الفوضى البلد . وباتت حالة حقوق الانسان تثير الانزعاج والقلق . فعدد القتلى ما برح يتزايد بإطراد حتى وصل الآن إلى ما يربو على ألف قتيل ، في حين يتعذر حصر عدد الجرحى . ولم تعد حرية وسائط الاعلام قائمة : فقد أغلقت وسائط الاعلام - من اذاعة وصحف وتليفزيون - بعد أن سلبت ونهبت ودمرت . ويقوم الجنود باغتصاب النساء وضرب الأطفال وإعدام الرجال في موجة عنف منفلتة عاتية . إنها دكتاتورية عهد دوفالييه البدائية والمتخلفة وقد عادت إلى هايتي .

وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، هاجم العسكريون مبنى البرلمان وأمطروه برصاصهم وأساؤا معاملة بعض أعضائه ، وأجبروا الجمعية الوطنية على انتهاك الدستور بإجراء انتخاب غير شرعي لرئيس من اختيارهم . وهكذا عادت هايتي إلى عصر الحديد والنار . ومن أجل وأد صوت الشعب ، يسلط العسكريون عليه إرهابا متصلا .

إن هذه الاحداث المفجعة لا تعني مجرد إجهاض تجربة سياسية ؛ بل إنها تفتح الباب أيضا أمام مأساة واسعة النطاق سيسعى السكان إلى الفرار منها والنزوح خارج أراضي هايتي . ذلك أن ظروفا مماثلة قد أوقعت في الماضي ضحايا عديدين وسببت قدرا هائلا من المعاناة والاحباط والحرمان . وبعد أن أتيح لهايتي أن تستقبل مواطنيها الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة فرارا من حالة غير طبيعية ، فإن نزوح موجة جديدة من موجات الهجرة الجماعية من هايتي سيكون بلا ريب مصدر توتر يمكن أن يهدد السلم الاقليمي .

وعلاوة على ذلك ، إذا ما قدر للمتآمرين الذين قاموا بالانقلاب أن ينجحوا في فرض دكتاتوريتهم على شعب هايتي ، فسينفتح الباب لمبادرات مماثلة في عدد من بلدان المنطقة حيث لم ينس العسكريون بعد مذاق السلطة السياسية .

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ذهبت أغلبية شعب هايتي إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتها واختيار أول رئيس للبلد ينتخب ديمقراطيا بعد ما يقرب من ٢٠٠ سنة من الاستقلال . والذي أتاح هذه الخطوة التاريخية الأولى أن المجتمع الدولي قد وافق ، من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، على أن يأخذ بيد شعب هايتي في سعيه إلى اقامة مجتمع ديمقراطي . وسيظل شعب هايتي دوما شاعرا بالعرفان ازاء ذلك العمل .

وإذا كانت هناك سمة تعرف بها هايتي في كل أنحاء العالم فهي فقرها المدقع . فالاحصائيات توضح أن هايتي هي أفقر بلدان نصف الكرة الغربي وأحد أفقر بلدان العالم . اننا لا نود أن نطعن في تلك الحقيقة ، غير أننا نسأل الاعضاء أن يتطلعوا إلى ماوراء الارقام وسيبصرون حقيقة أشد إيلاما : فإن أقلية صغيرة تتحكم في مجمل موارد البلد تقريبا ، وهذه الاقلية هي التي عارضت مرة أخرى ارادة الاغلبية من أجل صون امتيازاتها ومصالحها على حساب أمة بأسرها . وليكن من الواضح أنه ما دامت تلك الحالة المجحفة والمهينة قائمة ، ستبقى هايتي مجتمعا منقسما مستقطبا ولا ديمقراطيا ولن تسهم المساعدة الدولية المقدمة إليه إلا في تعزيز البنية الدكتاتورية والقمعية والظالمة وتقوية السلطة الاستبدادية التي تمارسها هذه الاقلية على الاغلبية .

إن الحالة الراهنة في هايتي تمثل تحديا لإرادة الشعب وتهديدا للديمقراطيـــة والحرية . وقد نوّه بذلك الرئيس اريستيد في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الامن فـــي ٣ تشرين الاول/اكتوبر الماضي عندما قال :

"إن هذا الخطر الذي يحيق بالديمقراطية في هايتي خطر يتهـــدد الديمقراطية في جميع أرجاء العالم لان ما يحدث اليوم في هايتي يمكن أن يحدث أيضا في مكان آخر من العالم" . (S/PV.3011 ، ص ٣ - ٥)

وأعتقد أن من واجب المجتمع الدولي ألا يسمح لهذا التضليل أن يستمر . ومثلمـا اتخذت الجمعية العامة بالاجماع ، في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضـــي ، القرار ٤٥/٣ بشأن المساعدة الانتخابية لهايتي ، وهو القرار الذي أتاح اجـــراء أول انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في هايتي ، وانتصار الديمقراطية على الدكتاتورية ، فإن المجتمع الدولي ملزم حتما بأن يدين بقوة الاحداث الخطيرة التي وقعت في هايتـي ، وأن يبذل قصارى جهده لاستئناف العملية الديمقراطية التي بدأت في هذا البلـــد . وإن الاعتماد الاجماعي لمشروع القرار المعروض علينا سيكون رسالة بالغة القوة والوضـــوح موجهة إلى من يحتفظون في بورت أو برينس بشعب بأسره رهينة ، شعب أعرب مرارا عـــن رفضه للدكتاتورية التي تريد أن تفرضها عليه مجددا تلك العصابة المؤلفة من مجرميـــن وسفاحين وتجار مخدرات .

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل هندوراس ، الذي يود أن يتولى عرض بعـــض تنقيحات اتفق عليها فيما يتعلق بمشروع القرار ، من أجل التوصل الى قرار تجمع عليـه الآراء .

السيد فلوريس برمودين (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إننـي أتكلم بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي . وتود المجموعة ، بعـــد مشاورات طويلة وواسعة ، أن تدخل على مشروع القرار التغييرات التالية التي تستهـــدف إثراء مضمونه . ونحن لا نعتقد أنها ستتسبب على أي نحو في أي خلاف كان .

(تكلم بالانكليزية)

في الفقرة الثالثة من الديباجة ، يستعاض عن عبارة "ضحايا بين البشـــر" بعبارة "خسارة في الارواح" .

وفي الفقرة السادسة من الديباجة ، نقترح الاستعاضة عن عبارة "وإذ تـــدرك أنه ... يجب أن تعمل المنظمة على تعزيز وتشجيع حقوق الانسان" بعبارة "وإذ تـــدرك أن المنظمة ، ... ، تعزز وتشجع احترام حقوق الانسان" .

وفي الفقرة السابعة - وهي الفقرة الاخيرة - من الديباجة ، يستعاض عن عبـــارة "وإذ تحيط علما" بعبارة "وإذ يرحب" .

وانتقل الآن الى الجزء الخاص بالمنطوق .

تظل الفقرة ١ كما هي .

وفي الفقرة ٢ يستعاض عن عبارة "تقرر أن توصي ... وبعدم قبول ممثليهـــا ،" بالعبارة التالية : "تؤكد أن أية هيئة تأتي نتيجة هذه الحالة غير الشرعية تعتبـــر غير مقبولة ، ..." .

ويعدل نص الفقرة ٣ ، على النحو التالي :

"تطلب الى الامين العام ، وفقا لما لديه من اختصاصات ، أن ينظر في تقديم الدعم الذي يطلبه الامين العام لمنظمة الدول الامريكية ، لتنفيذ الولايات المنبثقة عن القرارين ٩١/١ و ٩١/٢ ، اللذين اتخذتهما تلك المنظمة" .

أما بالنسبة للفقرة ٤ ، فيستعاض عن لفظة "تحث" بلفظة "تناشد" بحيث يكون نص العبارة الاولى من الفقرة كما يلي :

"تناشد الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تعتمد التدابير ..." .

وآخر تغيير هو ذلك الذي نود إدخاله على الفقرة ٥ ، التي أعيد ترتيب الافكار الواردة بها ، بحيث يصبح نصها على النحو التالي :

"تؤكد أن من الضروري ، بعد استعادة النظام الدستوري في هايتي ، زيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي معها لتدعيم الجهود الانمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها وذلك تعزيزا لمؤسساتها الديمقراطية" .

تلك هي كل التنقيحات المقترحة .

وفي ضوء المشاورات واسعة النطاق التي أجرتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، نود أن تكرر أملنا في أن يعتمد مشروع القرار هذا - الذي جاء نتيجة توافق الآراء في مجموعتنا - دون تصويت .

(تكلم بالاسبانية)

تطلب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أيضا تعديل عنوان البند ليصبح "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" بدلا من "أزمة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" .

كما أود أن أحيط الجمعية علما بأن البلدان التالية قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار : اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بنن ، الدانمرك ، السويد ، غينيا - بيساو ، فانواتو ،

فرنسا ، فنلندا ، كندا ، الكونغو ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية واليونان .

وفي الختام ، أود أن أكرر أن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ككل هي مقدمة مشروع القرار هذا ، وأن أعرب عن امتناننا للتأييد الذي حظي به .

الرئيس : لقد اقترح ممثل هندوراس تعديل عنوان البند ١٤٥ من جدول الاعمال "أزمة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" بحيث يصبح "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" أي الاستعاضة عن كلمة "أزمة" بكلمة "حالة" .

اذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا التعديل .

تقرر ذلك .

الرئيس : نبت الآن في مشروع القرار A/46/L.8 ، وفي التنقيحات الشفوية التي قدمها ممثل هندوراس .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد التنقيحات الشفوية التي أدخلت على الفقرات الثالثة والسادسة والسابعة من الديباجة ، والفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من مشروع القرار ؟

تقرر ذلك .

الرئيس : لقد طلب اعتماد مشروع القرار A/46/L.8 بصيغته المنقحة شفويا دون تصويت .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/46/L.8 ، بصيغته المنقحة شفويا ؟

اعتمد مشروع القرار A/46/L.8 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٧/٤٦) .

الرئيس : بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من النظر في البند ١٤٥ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠